

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/6
11 April 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠
لصالح أقل البلدان نمواً*

* مقدم إلى المؤتمر من اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في دورتها الثالثة بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
3	مقدمة
5	أولاً- الأغراض
9	ثانياً- إطار للشراكة
12	الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس
١٥	الالتزام ٢: [تحقيق الحكم الرشيد/تشجيع الشفافية والمساءلة في الإدارة]
19	الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسات
٢٩	الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية حتى تعمل العولمة في صالح أقل البلدان نمواً
42	الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية
52	الالتزام ٦: الحد من الضعف والحفاظ على البيئة
56	الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية
69	ثالثاً- ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض

ملاحظة: المقاطع المكتوبة بخط سميك هي تعديلات كانت مقترحة ولكن لم تناقشها اللجنة التحضيرية الحكومية مناقشة كاملة

مقدمة

عناصر للتقدير/والتقييم/والخلفية/واستعراض التقدم

١، رغم صدور برنامجي عمل سابقين فما زال عدد البلدان المصنفة من أقل البلدان نمواً أخذاً في الزيادة. وهناك في الوقت الحاضر ٤٨ بلداً في هذه الفئة مقابل ٢٥ بلداً في الثمانينات، واستطاع بلد واحد فقط هو بوتسوانا أن يخرج من هذه المجموعة. وهناك احتمال إضافة بلد آخر إلى المجموعة قبل انعقاد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠٠١. يضاف إلى ذلك أن التقييم الشامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القلقة في تلك البلدان يؤكد أن تطبيق برنامجي العمل السابقين كان تطبيقاً فاشلاً تماماً. وكان دعم المجتمع الدولي لتلك البلدان أقل مما كان متوقفاً في مجالات كثيرة من برنامجي العمل. فالدين الخارجي الذي لا يمكن تحمله، وقلة التمويل الإنمائي، وانخفاض مستويات القدرات التقنية والمؤسسية والبشرية، وانعدام التنوع في الصادرات ونفاذها إلى الأسواق، والضعف أمام الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان هي من العوامل التي تؤثر تأثيراً شديداً في آفاق النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً (مجموعة الـ ٧٧).

٢، وقد طبقت تلك البلدان من ناحيتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي جاءت في برنامجي العمل السابقين بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين البيئة الضريبية وبلوغ الكفاءة الاقتصادية الشاملة، وكانت نتائج هذا التطبيق متباينة في أغلب الحالات. فقد عمدت تلك البلدان إلى تخفيض الحواجز التعريفية وغيرها من الحواجز التجارية أو إلى إلغائها نهائياً، وإلى تحرير نظم النقد الأجنبي لديها، كما عملت على خوصصة المؤسسات العامة، وأنشأت إطارات مؤسسية وتنظيمية ووضعت سياسات استثمار متحررة. وكانت نتائج هذه البرامج الإصلاحية الواسعة في السياسات أقل مما كان متوقفاً كما أن أثرها كان ضعيفاً بسبب انعدام تدابير الدعم الدولي (مجموعة الـ ٧٧).

٣، ونظراً لتناقص المعونة الإنمائية الرسمية، وثقل عبء الديون، وانهيار أسعار السلع الأساسية، وغير ذلك من العوامل، لم تصل التنمية الاقتصادية في تلك البلدان إلى أفضل ما يمكن وكان تطبيق برنامج العمل للتسعينات أبعد ما يكون عن أن يحقق الرضى إذ ظلت أهداف وغايات كثيرة دون تحقيق. ومن المعترف به أن استيعاب التجارب والدروس السابقة هو وحده الذي يسمح بوضع برنامج جديد واقعي ومتجه نحو العمل، ويسمح بحل المشاكل التي تواجه تلك البلدان حلاً شافياً (مجموعة الـ ٧٧).

مقطع بديل في المقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية)

وكان تطبيق برنامجي العمل السابقين لا يبعث على الرضى. فما زال هناك ٤٨ بلداً في مجموعة أقل البلدان نمواً، ولم يستطع إلا بلد واحد فقط أن يخرج منها خلال العقدتين السابقين وقد استعرض تقرير الفريق الرفيع المستوى استعراضاً تفصيلياً عدداً كبيراً من أسباب فشل البرنامجين السابقين. ونحن نسعى الآن إلى إدخال تحسين كبير على أداء هذين البرنامجين (الولايات المتحدة - الوثيقة A/CONF.191/IPC/17)

مقطع بديل في المقدمة (الاتحاد الأوروبي)

(أ) بعد عشر سنوات من اعتماد برنامج عمل باريس لم يمكن بلوغ الأهداف التي جاءت فيه ولم تستطع أقل البلدان نمواً أن تستفيد بالكامل من العولمة الجارية التي أدت أيضاً في بعض الحالات إلى مزيد من التهميش. والمهمة الواقعة على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً هي الاتفاق على الأعمال اللازمة لقلب هذا الاتجاه ولتعزيز التنمية المستدامة في تلك البلدان واندماجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة مجموعة عوامل الضعف والصعوبات النوعية التي تواجهها تلك البلدان. وهذا المؤتمر، إذ يأتي بعد عقد من مؤتمرات الأمم المتحدة التي تناولت قضايا إنمائية والتي وضعت أهدافاً إنمائية واضحة، يتيح فرصة للنظر في مشاكل ومصالح أضعف مجموعة من البلدان في سياق النهج الإنمائي الجديد، وبالتالي يساعد على تشجيع سياسات متوازنة ومتكاملة تؤدي إلى استئصال الفقر وإلى تنمية مستدامة. وقد حان الوقت الآن للاستفادة من نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة وتقييم طريقة تطبيقها لمواجهة المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً (الاتحاد الأوروبي).

(ب) ومجموعة أقل البلدان نمواً هي أفقر وأضعف الشرائح في المجتمع الدولي. وإلى جانب المعايير الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة لتعريف تلك البلدان فإن هذه المجموعة تتميز بالجمع بين سلسلة من نواحي الضعف مثل القدرة الإنتاجية المحدودة، والضعف الحاد أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية، وبقدرة محدودة على الحصول على التعليم والخدمات الصحية والموارد الطبيعية، وبضعف البنية الأساسية، ونقص الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات. وحتى تكون استراتيجيات

التنمية المستدامة الخاصة بتلك البلدان فعالة ينبغي لها أن تتناول نواحي الضعف هذه، مع مراعاة خصوصيات الاحتياجات والمشاكل في كل بلد. (الاتحاد الأوروبي)

أولاً- الأغراض

1- يستهدف برنامج العمل هذا أن يساهم في تحسين الأوضاع البشرية تحسباً لملموساً لأكثر من ٦٠٠ مليون نسمة في ٤٩ من أقل البلدان نمواً وذلك خلال العقد الحالي. وبعد عدم تحقيق تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان وفي تنفيذ برنامج العمل للتسعينات يقدم البرنامج الحالي إطاراً لشراكة عالمية قوية من أجل تعجيل النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، والقضاء على التهميش باستئصال الفقر وعدم المساواة والحرمان في تلك البلدان، وتمكينها من [الاندماج بصورة مفيدة] [إدماجها بصورة مفيدة] في الاقتصاد العالمي.

2- ويقوم برنامج العمل الحالي على أهداف التنمية الدولية، وعلى الأعمال التي نفذتها أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم المقابلة من جانب شركائها الإنمائيين، وعلى القيم والمبادئ والأهداف التي جاءت في إعلان الألفية. وهذه الأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من أهداف الأمم المتحدة المناسبة، قد أدخلت في التزامات برنامج العمل.

3- [والهدف الشامل لبرنامج العمل هو تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع إلى نسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ويتطلب ذلك، من بين جملة أمور، تحقيق زيادات كبيرة ومستمرة في معدلات النمو [نمو الناتج المحلي الإجمالي] في أقل البلدان نمواً [ويكون تحقيقها بدعم من شركائها وباشتراك المجتمع المدني]. ولهذا الغرض ستجاهد تلك البلدان، بدعم من شركائها وبإشراك المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص، لبلوغ معدلات نمو سنوية بنسبة ٥ إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٦ إلى ٨ في المائة بحلول نهاية العقد. ولهذا الغرض ستجاهد أقل البلدان نمواً، بدعم من شركائها الإنمائيين، لبلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة وزيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٢٥ في المائة في السنة.]

4- [وستدور السياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم الخارجية التي يتخذها شركاء تلك البلدان خلال العقد حول الأولويات المبينة أدناه:

- (أ) خفض نسبة الفقر المدقع خفضاً ملموساً؛
- (ب) تنمية الموارد البشرية والمؤسسية (الولايات المتحدة وسويسرا) [لدعم التنمية في الأجل الطويل] [لدعم التنمية المستدامة في الأجل الطويل (الولايات المتحدة)] [وخصوصاً لدعم الحكم الرشيد من أجل التنمية المستدامة في الأجل الطويل (سويسرا)]؛
- (ج) إزالة القيود في جانب العرض وتعزيز القدرة الإنتاجية (النرويج) وتعزيز توسع الأسواق الداخلية (المكسيك) من أجل تعجيل النمو وتحقيق دخل (سويسرا) وإيجاد فرص العمل
- (د) زيادة حصة أقل البلدان نمواً تعجيل نمو أقل البلدان نمواً (اليابان) في التجارة العالمية والتدفقات المالية والاستثمارية العالمية؛
- (هـ) حماية البيئة (كندا)
- (و) الحماية البيئية مع الاعتراف بأن أقل البلدان نمواً والبلدان الصناعية عليها مسؤولية مشتركة ولكنها مسؤولية مختلفة (سويسرا)]

(4-صيغة بديلة) [ستركز السياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم الخارجية التي يتخذها شركاء تلك البلدان خلال العقد على الأولويات المبينة أدناه، من بين جملة أمور:

- (أ) تخفيض الفقر بنسبة النصف؛
- (ب) زيادة حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الاستثمارية؛
- (ج) إقامة البنية الأساسية المادية والتقنية؛

- (د) تحسين قدرات المؤسسات وتنمية الموارد البشرية؛
- (هـ) زيادة الإنتاج الصناعي وتنويعه؛
- (و) إزالة قيود ناحية العرض وتحسين الطاقات الإنتاجية من أجل تعجيل النمو وتوليد فرص العمل وزيادة دخل القطاع الأسري وتحسين معدل المدخرات الوطنية؛
- (ز) الوصول إلى الأمن الغذائي الكامل وتحقيق الاكتفاء الغذائي.]

5- [ويعترف برنامج العمل بأن القضايا التالية لها أولوية في جميع الحالات: القضاء على الفقر، المسائل الجنسانية والتنمية، العمالة، المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً التي هي أيضاً بلدان غير ساحلية وجزرية صغيرة].

(5-صيغة بديلة) [ويعترف برنامج العمل بالمسائل التالية التي لها أهمية في جميع الحالات: القضاء على الفقر، التنمية المستدامة (كندا) للمساواة المسائل الجنسانية والتنمية (كندا) البيئة (النرويج)، العمالة، إشراك أصحاب الشأن الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني ودوائر الأعمال، في عملية التنمية وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الحكم الرشيد (سويسرا) المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً التي هي أيضاً بلدان غير ساحلية وجزرية صغيرة.]

(5-صيغة بديلة) [القضايا الشاملة التي تناولها إعلان الألفية هي:

- الحكم الرشيد، احترام حقوق الإنسان، السلام، الاستقرار الاجتماعي، بناء قدرة المؤسسات
 - المساواة الجنسانية وتمكين المرأة
 - حماية البيئة]
- 6- [ويتطلب القضاء على الفقر أسلوباً واسعاً لا يكتفي بمراعاة الجوانب الاقتصادية البحتة في المشكلة بل أيضاً الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والبيئية. وذلك يقتضي زيادة التركيز على قضايا مثل الحكم الرشيد (على المستويين الوطني والدولي) ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً، والمسائل الجنسانية، وبناء القدرات والمؤسسات، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والاهتمامات البيئية. وتتجسد هذه الأولويات في هدف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه قمة الأرض في ريو والذي جاء تعريفه في إعلان كوبنهاغن. والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة هي عناصر متداخلة ومتكافئة من عناصر التنمية المستدامة التي هي إطار أي جهد للوصول إلى نوعية معيشة أعلى لجميع الناس. وتعيش أغلبية الفقراء في المناطق الريفية. ولهذا فمن الأولويات الرئيسية زيادة القدرة الإنتاجية المستدامة في قطاعي الزراعة والإنتاج السمكي وزيادة دخل الأشخاص العاملين في هذه القطاعات في أقل البلدان نمواً. ويجب أن تكون أقل البلدان نمواً هي المالكة بالكامل لاستراتيجية القضاء على الفقر. ويجب السير في الاستراتيجيات الإنمائية على أسلوب يقوم على ثلاثة دعائم تسعى إلى ضمان نمو اقتصادي مستقر مع صون حماية البيئة، والإبقاء على للتنوع الأحيائي، وتعزيز عدالة التنمية الاجتماعية. ولهذا فإن الجهود المتزايدة من أجل تناسق السياسات وإدماج الجوانب البيئية والاجتماعية في بقية السياسات يجب تنفيذها ضمن المبادئ التي اتفقت عليها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.]

7- [إن إيجاد أو تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات التي تتمتع بالشفافية، والديمقراطية، ونقوم على عدم التمييز، وعلى المساواة يشمل اعتماد تدابير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة الجنسانية، ولدعم المجتمع المدني المنظم والنشط، ولتعزيز دور القانون وبناء قدرة الدولة على أداء مهامها. (الاتحاد الأوروبي)]

8- [وتعتبر السياسة النشيطة والشاملة والمتكاملة لبناء السلم ومنع النزاعات عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية للتنمية المستدامة. ويجب أن تركز على وجه الخصوص على منع نشوء النزاعات من جذورها وذلك بطريقة هادفة مع الجمع بصورة وافية بين الأدوات المتاحة. (الاتحاد الأوروبي)]

9- [ويعتبر إدخال المسائل الجنسانية في المسار العام عنصراً استراتيجياً ضرورياً من أجل تخفيف حدة الفقر وبلوغ المساواة الجنسانية وتمكين النساء في أقل البلدان نمواً. ويجب بذل جميع الجهود لضمان تحقيق ذلك بفضل شراكة فعالة بين مختلف وحدات المجتمع المحلي الشامل. وهناك روابط مهمة بين التنمية وتخفيف حدة الفقر وتحقيق المساواة الجنسانية. وإذا

كان مركز المرأة في أقل البلدان نمواً قد حقق تقدماً في بعض الجوانب المهمة في العقد الماضي فإن التقدم كان غير متساوٍ، وما زالت نواحي عدم المساواة بين النساء والرجال قائمة وما تزال النساء هن الأغلبية العظمى من الفقراء. ولا تزال هناك عوائق رئيسية أمام إدخال القضايا الجنسانية في المسار الرئيسي العام لجميع مراحل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية وفي تخصيص الموارد. ومن شأن تمثيل النساء تمثيلاً فعالاً واشتراكهن اشتراكاً فعالاً في جميع مجالات اتخاذ القرارات، بما في ذلك العملية السياسية على جميع المستويات، أن يحسن من المساءلة والشفافية وأن يؤدي بالتالي إلى الحكم الرشيد. ومن الضروري تعزيز إدخال المسائل الجنسانية في المسار العام باعتبارها استراتيجية لتخفيف حدة الفقر إلى جانب الاستراتيجيات الأخرى التي تركز مثلاً على التمكين وتقليل جوانب الضعف في مركز المرأة.]

10- وسيسترشد تنفيذ برنامج العمل الحالي بالمبادئ والأغراض التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة. ويسعى البرنامج، مع الإشارة بوجه خاص إلى برامج العمل الوطنية، إلى طرق ووسائل ملموسة من أجل وقف التهميش الاجتماعي والاقتصادي المتواصل في تلك البلدان وقلب هذا الاتجاه، وتحسين حصتها في التجارة الدولية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات المالية، ولإيجاد مناخ تمكين يسمح لها بالاستفادة من العولمة وتقليل نتائجها السلبية. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي [للعمل مع أقل البلدان نمواً] لوقف هذا التهميش وعكس هذا الاتجاه وتعزيز اندماج تلك البلدان اندماجاً سريعاً في الاقتصاد العالمي ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي. كما أن من شأن ذلك أن يعيد الثقة ويعزز الشكل الجديد للشراكة والتعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وفي نهاية الأمر سيعتمد الحكم على نجاح برنامج العمل الحالي على مساهمته في التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل لتلك البلدان وخصوصاً التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية.

11- وينبغي أن يكون من الأهداف المهمة الأخرى في برنامج العمل الحالي المساهمة في تجديد وتنشيط الشراكة بين تلك البلدان وشركائها الإنمائيين بفضل تعزيز المسؤولية التبادلية والمتقاسمة، وبفضل زيادة الفرص أمام تلك البلدان وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي لبرنامج العمل، من بين جملة أمور، إيجاد الظروف الضرورية لتطبيق سياسات واستراتيجيات تقوم على نموذج التنمية الجديد الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية والنمو شروطاً أولية للقضاء على الفقر. كما ينبغي أن يساهم في نمو وتوسع القطاع الخاص وروح المبادرة الاقتصادية والابتكار بفضل تسهيل الحصول على التقنية وتدفقات رأس المال الخاص وسائر الموارد.

12- [ويجب أن تكون النتيجة هي مجموعة من المقترحات الملموسة للعمل والمربوطة بمجموعة واضحة من مؤشرات الأداء (مثل مؤشرات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية والبنك الدولي) وأن تتفق المجموعة الدولية وأقل البلدان نمواً على تركيز جهودها على تلك المؤشرات في السنوات المقبلة. ويجب أن يعتبر المؤتمر الحالي مؤتمراً "الحلول المشتركة" التي تتطلب العمل من جميع الشركاء.]

ثانياً - إطار للشراكة

13- تقوم هذه الشراكة على التزامات تبادلية بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة المبينة في برنامج العمل. ويكون قبول هذه الالتزامات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وستحصل هذه الشراكة على الرعاية والدعم بفضل التعاون المتبادل بين الشركاء من خلال المحافل والعمليات الدولية ذات الصلة. وإذا كانت أقل البلدان نمواً هي التي يجب أن تكون مالكة للسياسات الوطنية المناسبة من حيث تصميمها وصياغتها بإرادتها واختيارها لإيجاد الظروف المؤدية إلى التنمية، وإذا كانت ستظل تحمل مسؤولية الأولى عن تطبيق هذه السياسات والتدابير تطبيقاً فعالاً فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل هو مسؤولية متقاسمة بين تلك البلدان وشركائها الإنمائيين. ومن أجل تقوية الشراكة الإنمائية لا بد من دعم خارجي كافٍ من الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً.

14- وستعمل كل واحدة من البلدان المذكورة على ترجمة السياسات والتدابير الوطنية الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة ضمن إطار برنامج العمل الوطني الخاص بها، مع مراعاة ظروفها الخاصة وأولوياتها. وينبغي لتلك البلدان أن تؤدي ذلك مع إشراك أصحاب الشأن المحليين إشراكاً كاملاً وبالتعاون مع شركائها الإنمائيين من القطاع العام والخاص لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وفي هذا المجال لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل القيود الجغرافية النوعية ونواحي الضعف الخاصة بكل بلد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية.

15- [وسيساعد الشركاء الإنمائيون، بما في ذلك الشركاء على أساس ثنائي] والشركاء الإنمائيون البارزون لأقل البلدان نمواً هم البلدان المتقدمة على الأساس الثنائي إلى جانب المنظمات المتعددة الأطراف. كما أن البلدان المجاورة تستطيع في بعض الحالات تقوية جهود أقل البلدان نمواً من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مختلف المجالات وبمختلف الطرق]. وسيساعد [الشركاء الإنمائيون، في إطار برنامج العمل هذا الذي يشمل جميع الشركاء الثنائيين من غير أقل البلدان نمواً، وبمراعاة الاختلاف في طاقاتها] [الشركاء على أساس ثنائي من البلدان المتقدمة] ومنظمات أسرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية المتعددة الأطراف، على اختلاف ولاياتها، في هذا المجهود بتيسير [بتهيئة بيئة خارجية مواتية وتوفير الدعم الخارجي الكافي، وخصوصاً من خلال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، [وبإعفاء جزئي] من الدين [حيثما يكون ذلك مناسباً] [أو إلغاءه]، وبالنفاذ إلى الأسواق وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر [والشراكات بين القطاعين العام والخاص] بروح التضامن الحقيقي والمسؤولية المتقاسمة]. وستتمثل إحدى الوظائف الهامة لبرنامج العمل في توفير إطار مشترك للتعاون الإنمائي لأقل البلدان نمواً. [ويجب إدماج توصيات العمل التي جاءت فيه في برامج عمل وطنية [تشمل، من بين جملة أمور الخطط الإنمائية الوطنية الشاملة التي أعدت من خلال أوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر (PRSPs) وعمليات الإطارات الإنمائية الشاملة (SDFs) وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات]]

16- [وتدعو الحاجة إلى إيجاد تحالف بين جداول الأعمال المتعلقة بالتنمية القومية في كل بلد من أقل البلدان نمواً. فجدول الأعمال الكثيرة والعمليات الكثيرة المخصصة لتلك البلدان والموجودة بالفعل في مختلف المنظمات (ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز) يمكن أن تستفيد من مواضع التقاطع والتفاعل إذا أمكن التعرف على نقاط الاهتمام المشترك وتقويتها. ويمكن إنجاز ذلك بتبادل المعلومات بطريقة منتظمة ودورية بين أصحاب المصلحة والفاعلين على اختلاف ولاياتهم ومهامهم.]

17- ويقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون دون الإقليمي، بدور هام في تنمية أقل البلدان نمواً في مجالات بناء القدرات البشرية والإنتاجية، والمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات وخصوصاً في القضايا المتصلة بالصحة، والتعليم والتدريب المهني، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في ميدان النقل العابر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذا التعاون. ولا يمكن النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه مكمل له. [وتعتبر الأساليب الثلاثية لتسهيل البرامج والمشروعات فيما بين بلدان الجنوب مفيدة في هذا المجال] [ويؤكد في هذا الخصوص ضرورة تعزيز الأساليب الثلاثية تعزيزاً فعالاً لتسهيل البرامج والمشروعات المشتركة بين بلدان الجنوب] [وينبغي مواصلة تعميق وتقوية النظام العالمي للأفضليات التجارية، وخصوصاً لمصلحة أقل البلدان نمواً، مع مراعاة مستوى نموها.]

18- [وينبغي أن تسود روح جديدة في التعاون الدولي، تقوم على مبدأ الحصول على المنافع المشتركة، ولكن أيضاً على مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة بين البلدان النامية والمتقدمة. وستعمل البلدان النامية على تعزيز

المبادرات التي تقيد أقل البلدان نمواً ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب وغيره من الإطارات، بما يحقق أفضل استخدام للإمكانيات التي تتيحها الآليات الثلاثية التي يمكن بواسطتها أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب ناجحاً في استخدام المساهمات المالية من جهة مانحة واحدة أو من عدة جهات وفي الاستفادة من جوانب التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.]

19- ويعترف برنامج العمل بالدور المهم الذي يقع على الحكومات، وعلى المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنفيذ والمتابعة، ويكون ذلك، من بين عدة أمور، بتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

20- تسترشد أقل البلدان نمواً وشركاؤها بالاعتبارات التالية لدى تنفيذ برنامج العمل:

(ملحوظة: يعاد ترتيب الفقرات الفرعية والتوجهات الرئيسية (النرويج))

(ب) النهج المتكامل: ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها، بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة وخارجها، أن تنظر إلى عملية التنمية نظرة شاملة ومتناسقة وطويلة الأجل. وعند تناول مسائل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر يجب فوق كل شيء أن يكون هناك توازن جيد بين الأغراض الاقتصادية وغيرها من الأغراض الإنمائية.

[ينبغي أن تكون متابعة برنامج العمل جزءاً متكاملًا في جميع العمليات الدولية التي تهم أقل البلدان نمواً.]

(ج) الشراكة الحقيقية: أدت زيادة التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية لأقل البلدان نمواً واستراتيجيات شركائها المتعلقة بالمساعدة الخارجية إلى توسيع آفاق إقامة حوار أكثر فعالية بين هذه الجهات. ويمكن أن يساعد التعاون الإنمائي المفتوح والشفاف، المدعوم بإرادة سياسية قوية، على إحداث تغييرات سريعة في أقل البلدان نمواً.

(د) الإسهام القطري: ينبغي أن تبذل أقل البلدان نمواً وشركاؤها كل ما في الوسع لتجري عملية التنمية تحت إشراف قطري حقيقي. [ومما يساعد على ذلك الاشتراك في التعرف على الأولويات الإنمائية بين تلك البلدان وشركائها الإنمائيين.] وينبغي أيضاً إشراك تلك البلدان إشراكاً فعالاً في مجالات مثل تنسيق المعونة وتخفيف الديون.

(ملحوظة: تُحذف الفقرة الفرعية (د) (مجموعة الـ ٧٧))

(هـ) [التوجه السوقي: يمكن تيسير اطراد عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر بإعطاء قوى السوق والمبادرة الخاصة دوراً أكبر. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك من غير إيلاء اهتمام كاف لعيوب السوق والحكومة على حد سواء، والنظر في مدى استعداد القطاع الخاص. ولا بد من السعي لإيجاد توازن جيد بين الإجراءات العامة والمبادرة الخاصة. وحتى يكون السوق منتجاً بالكامل فلا بد له أن يعمل ضمن إطار قانوني واقتصادي مستقر.]

(و) [التوجه إلى تحقيق النتائج: إن النتائج الملموسة هي وحدها التي تعزز ثقة الناس في الشراكة الإنمائية بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وستكون عملية تحديد وتقييم ورصد التقدم في العمليات وتحقيق نتائج ملموسة جانباً مهماً في تنفيذ برنامج العمل وسيتوقف الحكم بنجاحه على مدى مساهمته في تقدم تلك البلدان نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية وخروجها من قائمة أقل البلدان نمواً.]

(ز) [المناخ السلمي: يعتبر المناخ السلمي للعمل والعيش واحداً من العناصر الضرورية لنجاح برنامج العمل الحالي في أماكن النزاعات وفي حالات ما بعد النزاعات. فالنزاع المسلح يؤدي بأحسن استراتيجيات ومحاولات التنمية إلى أن تصبح غير منتجة. وينبغي أن تتخذ أقل البلدان نمواً التي تمر بنزاعات أو التي خرجت من نزاعات كل التدابير لحفظ السلم والاستقرار السياسي وإعادةتهما. وينبغي أن يقدم الشركاء الإنمائيون [بناء على طلب رسمي من البلد المعني من بين أقل البلدان نمواً] ووفقاً لأغراض

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كل الدعم لجهودها من أجل تحقيق السلام. [وفي هذا الخصوص ينبغي للمجتمع الدولي ألا يسعى إلا إلى الأنشطة الإيجابية التي تساهم هي دون غيرها في وقف النزاعات وتؤدي إلى وقفها.]]

الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

21- إن الغرض المنشود من إطار السياسة العامة هو تهيئة بيئة مؤاتية لاتخاذ إجراءات وطنية ودولية للتغلب على العقبات الهيكلية الموجودة في أقل البلدان نمواً والتمكن في نهاية المطاف من وضع هذه البلدان في طريق النمو السريع والتنمية المستدامة التي تتيح فرصاً للجميع، ولا سيما الفقراء، وتمكّن هذه البلدان من الاندماج بصورة مجدية في الاقتصاد العالمي.

22- وينبغي أن تهدف أي استراتيجية فعالة للقضاء على الفقر إلى دعم القدرات الطبيعية والاجتماعية والبشرية، ويكون ذلك بعدة وسائل تشمل المساواة في الحصول على مصادر الإنتاج وعلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وسيكون تمكين الفقراء من إحداث هذا التحول الاجتماعي وإظهار مصالحهم وآرائهم أمراً حاسماً. وعلى أقل البلدان نمواً، بمساعدة من شركائها الإنمائيين، تسهيل هذه العملية بإيجاد بيئة التمكين من حيث السياسات وسن القوانين وإقامة المؤسسات إلى جانب تحسين نطاق تقديم الخدمات للفقراء وتحسين فعاليتها. وتدعو الحاجة إلى تمكين النساء وتصحيح الاختلال الجنساني بإدخال البعد الجنساني في المسار الأساسي لإطار السياسات والقوانين والمؤسسات.

23- [إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين] بما في ذلك البلدان الصناعية والبلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف [وشركائها على أساس ثنائي من البلدان المتقدمة، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية] ستسير وفقاً للخطوط التالية:]

١، 'إجراءات أقل البلدان نمواً'

(أ) [الحفاظ على مناخ سلمي ومستقر للعمل والعيش]

(ب) دعم المبادرات التي تساعد على تمكين الفقراء، ولا سيما ربات البيوت، وتعزيز قدراتهم على تنظيم أنفسهم بغية تمكينهم من الاستفادة على أفضل وجه من الفرص والخدمات الاجتماعية الأساسية والموارد الإنتاجية المتوفرة؛

(ج) البناء على الإصلاحات الناجحة في السياسات والجهود المستمرة نحو الإدارة الاقتصادية السليمة بهدف بلوغ مستويات النمو الاقتصادي اللازمة لتحقيق أغراض برنامج العمل، ويكون ذلك بعدة أساليب منها تركيز الجهود في مجالات إصلاح القطاع الضريبي والمالي وتعزيز القروض البسيطة؛

(د) تشجيع التوزيع العادل لفوائد النمو والتنمية خدمة للفقراء وتحسين حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية بهدف زيادة فرصهم للاشتراك في النشاط الاقتصادي؛

(هـ) تعزيز فعالية الأسواق في إطار بيئة مؤسسية وتنظيمية وإشرافية وقانونية تتسم بالفاعلية؛

(و) تحسين الروابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً بين الزراعة والشمروعات الصغيرة والبسيطة، وإدماج الإصلاحات القطاعية في الأهداف الإنمائية الأوسع؛

(ز) توفير قاعدة معلومات شاملة ومتكاملة عن طريق جملة أمور منها تعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛

٢، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين'

(أ) تيسير تهيئة بيئية خارجية لدعم أغراض برنامج العمل بالكامل وفي الوقت المحدد؛ [ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بإلغاء الديون بالكامل وزيادة دور أقل البلدان نمواً في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية؛]

- (ب) [تقديم دعم زائد بدرجة كبيرة كبير وأكثر فعالية لجهود أقل البلدان نمواً في مجالات تمكين الناس الذين يعيشون في فقر وضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية لوضع سياسات وبرامج وإقامة مؤسسات تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وإلى النمو الاقتصادي المستدام؛]
- (ب) ~~[(صيغة بديلة) إحداث زيادة كبيرة في دعم السياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً، وخصوصاً في مجال تمكين الناس الذين يعيشون في فقر، وضمان حصولهم على الخدمات الاقتصادية الأساسية وإقامة قاعدة معلومات متكاملة (مجموعة الـ ٧٧)]~~
- (ج) مساعدة جهود أقل البلدان نمواً في إقامة شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة لتخفيف الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن وضعف أقل البلدان نمواً، وذلك بتقديم موارد مالية وغيرها من الموارد؛
- (د) [[دعم جهود البلدان النامية لتوسيع الفرص الاقتصادية أمام مواطنيها وتعزيز التوزيع العادل] [توسيع الفرصة الاقتصادية أمام أقل البلدان نمواً وتعزيز ضمان التوزيع العادل] [لمنافع العولمة؛]
- (هـ) في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية: تصميم الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة وتقديمه بحيث يؤدي إلى تعزيز القدرات الوطنية حقاً في أقل البلدان نمواً وألا يحل محلها؛
- (و) [دعم أقل البلدان نمواً في الحصول على تقنيات المعلومات والاتصالات وعلى البنية الأساسية المادية اللازمة وبناء القدرات الحرجة التي تسهل اجتياز الفجوة الرقمية بفضل دعم إذاعة بث التكنولوجيا، وفقاً لنظم حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة؛]
- (ز) دعم السياسات والبرامج القطاعية بطريقة تضمن وجود التوازن المناسب بين الأغراض الاقتصادية، كتعزيز اقتصاد أقل البلدان نمواً وتنويعه، والأغراض الاجتماعية؛
- (ح) القيام بحملات إعلامية وتنقيفية عامة في البلدان المانحة بمشاركة الجهات أصحاب الشأن بغية إنكاء وعي الجمهور بالتحديات الإنمائية أمام أقل البلدان نمواً وزيادة الدعم العام لصالح التنمية الحقيقية والعاجلة في تلك البلدان؛
- (ط) دعم جهود أقل البلدان نمواً في إنشاء وتعزيز قاعدة معلومات متكاملة، ويكون ذلك بوسائل من بينها تقوية نظم الإحصاءات الوطنية.

الالتزام ٢: تشجيع ضمان (الاتحاد الأوروبي) الحكم الرشيد [تشجيع الشفافية
والمساءلة في الإدارة] (مجموعة الـ ٧٧)

24- [سيطلب النجاح في تنفيذ الأغراض والسياسات والتدابير الواردة في برنامج العمل جملة أمور، منها دعم هذه الأغراض والسياسات والتدابير بمبادئ وممارسات الإدارة السليمة التي تستوجب وجود مؤسسات وممارسات في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تقوم على الشفافية والمساءلة والنزاهة (مجموعة الـ ٧٧) وتسير سيراً حسناً بكفاءة (مجموعة أقل البلدان نمواً ٧٧). والحكم الرشيد شرط أولي ضروري في تنفيذ الالتزامات لصالح أقل البلدان نمواً، وخصوصاً ما يتعلق بتخفيف الديون، والقدرة على إدارة الديون، والإصلاحات الضريبية، والجمركية، وإصلاحات القطاع المالي. (سويسرا) ورغم الجهود المتواصلة من جانب أقل البلدان نمواً لم يمكن تكريس هذه الأهداف ويرجع ذلك أولاً إلى عدم وجود تدابير دعم دولي ملموسة وفعالة (مجموعة الـ ٧٧). ورغم جهود أقل البلدان نمواً في هذا المجال، بما في ذلك الدعم من المجتمع الدولي، لم يمكن بعد بلوغ هذه الأهداف. (الولايات المتحدة)

25- يتميز الكثير من المؤسسات والعمليات في أقل البلدان نمواً بالضعف مما يدل على تدني مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي عموماً. ويجب الاعتراف بأن تشجيع الإدارة السليمة في تلك البلدان مشروع مخيف ينبغي الإقدام عليه من منظور طويل الأجل (الاتحاد الأوروبي). كذلك ينبغي أن تعالج قضايا الحكم الرشيد التي تؤثر في تنمية أقل البلدان نمواً معالجة كاملة على الصعيد الدولي [وخصوصاً في المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف (مجموعة الـ ٧٧)] ويجب توجيه انتباه كاف إلى ضبط الممارسات التجارية غير المشروعة وحالات الرشوة من جانب الشركات متعددة الجنسيات. (مجموعة الـ ٧٧) ويشكل تمكين أقل البلدان نمواً من فرض زيادة مراعاة آرائها في المؤسسات والعمليات الدولية مهمة ذات شأن في هذا الصدد. [كما يجب أيضاً تناول قضايا السياسات والتنظيمات المتعددة الأطراف التي تؤثر في جهود التنمية في أقل البلدان نمواً. وتكون مراعاة الظروف والمصالح الخاصة بتلك البلدان من جانب المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف أمراً مهماً في هذا الخصوص. (الولايات المتحدة)]

26- [والتشارك الوثيق بين القطاع العام والمجتمع المدني ضروري لتحسين الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن إدخال اللامركزية بنقل الاختصاصات والموارد المالية وبمجموعة من التدابير الضريبية يعتبر ضرورياً. (سويسرا)]

27- [ويجب فحص طريقة سير الإدارة العامة بما يحقق حسن إدارة الموارد التي تستطيع أقل البلدان نمواً أن تعينها. وفي ضوء ذلك تكون الإصلاحات الضريبية وإصلاحات القطاع المالي ذات إمكانات واضحة من أجل حسن تعبئة المدخرات. (سويسرا)]

28- [من العناصر الرئيسية في أي استراتيجية للتنمية المستدامة اتباع سياسة نشيطة وشاملة ومتكاملة لبناء السلام ومنع المنازعات، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتركز هذه السياسة بوجه خاص على جذور أسباب الظروف المؤدية إلى نشوء النزاعات وذلك بطريقة هادفة وبالجمع بين الأدوات المتاحة بصورة وافية. يضاف إلى ذلك أن من الضروري العمل أيضاً لوضع حدود مسؤولة على الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة ووضع أولويات تفيد التنمية في الإنفاق الحكومي. (الاتحاد الأوروبي)]

29- وستسعى أقل البلدان نمواً إلى مواصلة العمل بحسب المحاور التالية (سويسرا)، مستعينة بدعم مناسب من شركائها الإنمائيين [بما في ذلك البلدان الصناعية والبلدان النامية غير أقل البلدان نمواً، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة (الولايات المتحدة):] [الشركاء الثنائيين من البلدان المتقدمة ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة (مجموعة الـ ٧٧)]

١٤ إجراءات أقل البلدان نمواً

مواصلة الجهود لوضع إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي فعال ومنصف ومستقر لأنشطة القطاعين العام والخاص وأنشطة المجتمع المدني بغية تعزيز مراعاة حكم القانون وتشجيع مشاركة جميع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي مشاركة كاملة في عملية التنمية؛

(أ)

- (ب) [حماية (النرويج) وتعزيز الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل بالتدرج على إدماج مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في عملية التنمية؛
- (ب) (صيغة بديلة) تعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً أثناء عملية التنمية، وخصوصاً الحق في التنمية؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (ب) (صيغة بديلة) السعي بقوة إلى تحقيق الحماية الكاملة وتعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً [والسير على أسلوب إنمائي يستند إلى حقوق الإنسان]، [والعمل تدريجياً على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في التنمية] [الحرية الأساسية في عملية التنمية، بما في ذلك الحق في التنمية]
- (ج) [تشجيع قيام الحكم الشفاف الذي يسير سيراً حسناً والمسؤول أمام الناس المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية المنصفة والشفافة والفعالة. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز المسؤولية، والفعالية والمعايير الأخلاقية في الخدمة المدنية مع تأمين مرتبات أفضل لموظفي الخدمة المدنية، وتنظيم انتخابات عامة وحرية ونزاهة لشغل المناصب في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية؛ وضمان استقلال النظام القضائي؛] (مجموعة الـ ٧٧)
- (د) [الاعتراف بأن النزاع المسلح هو من أكبر العقبات أمام التنمية المستدامة، مع تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية [لحل النزاعات سلمياً] تعزيز بناء الثقة ومنع النزاعات وبناء السلام وتسوية المنازعات والتوفيق] بذل كل الجهود لحل النزاعات سلمياً بفضل المساواة في الحصول على الفرص السياسية والاقتصادية أمام الجميع؛] (الولايات المتحدة)
- (هـ) تشجيع اللامركزية والإدارة المحلية لتيسير المشاركة الشعبية الواسعة في عملية التنمية؛ [حيثما كان ذلك مناسباً] (النرويج)
- (ملاحظة: تحذف الفقرة الفرعية (مجموعة الـ ٧٧))
- (و) تمكين الفقراء، بفضل تنشيط الإدماج الاجتماعي وتوفير القدرة لهم، من أجل زيادة اشتراكهم الفعال في عملية الإدارة بتعزيز شبكاتهم الاجتماعية، من بين جملة أمور؛
- (ز) السعي إلى حماية المساواة بين الجنسين حماية كاملة وتعزيزها وعدم التحيز ضد النساء وإلى تمكين النساء، بوصف ذلك وسيلتين فعاليتين للقضاء على الفقر والجوع ومكافحة الأمراض وحفز النمو والتنمية المستدامة؛
- (ح) [تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لدخل الحكومة والكيانات الأخرى لأصحاب المصلحة، (مجموعة الـ ٧٧) بهدف وضع سياسات وإجراءات للحكم الرشيد وتطبيقها وتقييمها وتعزيز الحقوق الأساسية أثناء العمل] (النرويج)؛
- (ط) تقوية السياسات والتدابير الهادفة إلى شمول جميع شرائح المجتمعات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- (ي) تقوية الجهود لمكافحة الفساد والرشوة وغسيل الأموال وتحويل الأموال بصورة غير شرعية وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة وذلك بتعزيز القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد وتطبيقها تطبيقاً فعالاً.
- ٢٤ إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) [تشجيع مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة أنشط] [تيسير مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة وأفضل (الولايات المتحدة) في الحوار الدولي والإجراءات الدولية بشأن التنمية والسلام والأمن وكذلك في عمليات اتخاذ القرارات ووضع القواعد والمعايير في جميع المجالات المؤثرة في تنميتها؛

- (أ) (صيغة بديلة) ضمان تقديم دعم ذي مغزى لمشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في الحوار الدولي وفي العمل بشأن التنمية وكذلك اتخاذ القرارات ووضع القواعد وإرساء المعايير في جميع المجالات التي تؤثر في تنميتها بما في ذلك تقديم دعم ذي مغزى للمؤسسات المالية الدولية ولمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛ [مجموعة الـ ٧٧]
- (ب) توفير الدعم للمالي والتقني الكافي (الولايات المتحدة) بناء على طلب البلدان (مجموعة الـ ٧٧) لبناء القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية للحكم الرشيد. (مجموعة الـ ٧٧) وعند القيام بذلك ينبغي أن يحترم احتراماً تلمحاً مناسباً (الولايات المتحدة) مراعاة مبدأ السيادة وكذلك المشاعر [الخلفيات] (الكرسي الرسولي) [التنوعات] (مجموعة الـ ٧٧) الاجتماعية والثقافية والدينية لكل بلد من أقل البلدان نمواً؛
- (ج) توفير المساعدة المناسبة للمساعدة في حل (الولايات المتحدة) النزاعات وغيرها من حالات الطوارئ المعقدة في أقل البلدان نمواً، وكذلك توفير الدعم الكافي (الولايات المتحدة) لبناء الثقة والسلم وإعادة التعمير بعد النزاعات، ولتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك احتياجات الفقراء والعائدين (النرويج) واللاجئين والمشردين داخلياً؛
- (د) (صيغة بديلة) تقديم مساعدة مناسبة وكافية تشمل المساعدة التقنية والمالية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ولايات كل واحدة من المنظمات الدولية، وبناء على طلب الحكومات الوطنية، من أجل منع وحل النزاعات وغيرها من الطوارئ المعقدة في أقل البلدان نمواً، وكذلك الدعم الكافي لبناء الثقة وبناء السلم بعد النزاع، وإعادة الاندماج وإعادة البناء؛ [مجموعة الـ ٧٧]
- (هـ) [بناء على طلبات حكومات أقل البلدان نمواً وتماشياً مع المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة، التعهد بدعم التدابير لمنع وحل النزاعات في أقل البلدان نمواً وبذلك تمهد الطريق للسلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص يكون من المطلوب من المجتمع الدولي الامتناع عن أي نشاط يمكن أن يؤدي إلى إطالة الحرب واستدامة النزاعات؛] (مجموعة الـ ٧٧)
- (و) دعم جهود أقل البلدان نمواً لتقوية قدرة مؤسساتها والإطارات التنظيمية من أجل منع الفساد والرشوة وغسيل الأموال وتحويل الأموال بطريقة غير شرعية وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة من جانب كيانات القطاعين العام والخاص على السواء؛
- (ز) العمل مع أقل البلدان نمواً لضمان شفافية برامج التعاون الإنمائي، بما في ذلك طرح مناقصات مشروعات المعونة الدولية؛
- (ح) المساعدة على إقامة شراكات وإنشاء شبكات بين المؤسسات المحلية في أقل البلدان نمواً، بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، من جهة والمؤسسات الحكومية الدولية ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات غير الحكومية ذات الصلة على الصعيد الدولي من جهة أخرى، من أجل تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين قدرتهما على زيادة الشفافية والمساءلة في الأنشطة الاقتصادية والتنمية.

الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسات

30- إن أكبر ثروة تمتلكها أقل البلدان نمواً هي نساؤها ورجالها وأطفالها الذين يجب أن يستفاد من كل إمكاناتهم كجهات فاعلة في التنمية ومستفيدة منها. وقد تأثرت جهود تنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نمواً من انخفاض معدل التسجيل في المدارس، ورداءة الوضع الصحي والتغذوي والتحصاحي؛ بما في ذلك انتشار الأمراض المعدية مثل مرض فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) وخصوصاً في أفريقيا، والملايا، والسيل وغيرها من الأمراض المعدية، هذا إلى جانب كوارث الطبيعة أو الإنسان [والنزاع المسلح في بعض الحالات]. ويعتبر السعي لإحراز تقدم مطرد في هذا المجال من الأولويات الرئيسية في هذا العقد. والأولوية الفورية هي تركيز مزيد من الجهود على مكافحة الإيدز والملايا والسيل وأثارها الاجتماعية والاقتصادية. وفي نفس الوقت يجب اتباع سياسات واستراتيجيات أطول أجلاً في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والتنمية الريفية، مع مراعاة الواجبة للتأزر بين القطاعات.

ألف- البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية

31- [يكون تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ قائماً على تبادل الاتفاق والالتزام بين المانحين وأقل البلدان نمواً، بهدف تيسير حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية.]

32- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) زيادة الأموال المرصودة في الميزانية للبنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك زيادتها عن طريق إعادة توزيع الموارد بين القطاعات واتخاذ تدابير مناسبة لاسترداد التكاليف تراعي فيها حماية الفقراء؛

(ب) إيجاد مناخ كفؤ للاستثمار في القطاع الاجتماعي وتعزيز فاعلية هذا الاستثمار بما في ذلك زيادة الاعتماد على نهج يقوم على مشاركة المجتمع المحلي في تصميم وتطبيق وتقييم التدابير المتعلقة بتقديم البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وخصوصاً من أجل تحسين أحوال الفقراء في المجتمع المحلي بعدة طرق منها البناء على التقاليد الراسخة لتبادل المساعدة الطوعية وأشكال المساعدة الذاتية في راس المال الاجتماعي؛

(ج) توفير التدريب، والتدريب أثناء الخدمة، لمقدمي الخدمات الاجتماعية، ولا سيما المعلمين وموظفي الرعاية الصحية، مع التوجيهات الجنسانية المناسبة؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على استكمال جهد القطاع العام في توفير البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ضمن إطار تنظيمي مناسب، والاستفادة من دروس الماضي حتى لا يتكرر الفشل؛

(هـ) إيلاء أولوية كافية لقضايا الإسكان للاستيطان البشري المستدام في المناطق الريفية والمواقع الحضرية التي توجد فيها أعداد كبيرة من الفقراء؛

(و) بذل جهود لإنشاء نظم للمرافق والإحصاءات الصحية الوطنية وتحسينها.

٢' إجراءات الشركاء الإنمائيين [بما في ذلك البلدان الصناعية والبلدان النامية غير أقل البلدان نمواً، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف] [الشركاء الثنائيين من البلدان المتقدمة ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة]

(أ) [تقوية فاعلية] [إتاحة المزيد من] المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم جهود البلدان في توفير البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛

- (أ) (صيغة بديلة) زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية تماشياً مع الغايات المتفق عليها دولياً؛
- (أ) (صيغة بديلة) إتاحة مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تركيزها حتى تستطيع الحكومات أن تتولى مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- (ب) [دعم تطبيق مبادرة ٢٠/٢٠ من جانب أقل البلدان نمواً بتوفير مزيد من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية؛]
- (ج) تعزيز وتشجيع إيجاد مصادر جديدة للتمويل وتوفير الدعم التقني عن طريق شراكات بين أقل البلدان نمواً والحكومات المانحة والقطاع الخاص الوطني والدولي والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية؛
- (د) المساهمة في رفع الكفاءة والفاعلية في القطاع الاجتماعي بتخفيض تكاليف العمليات المتصلة بالمعونة وتيسير الجهود الحكومية للتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؛
- (هـ) المساعدة على تحسين جمع المعلومات المفيدة ونشرها، بما في ذلك إنشاء نُظم للمرافق والإحصاءات الصحية وتحسينها في أقل البلدان نمواً؛
- (و) مساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير شبكات أمان فعالة وآليات استجابة سريعة لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاجتماعية والاقتصادية [بما في ذلك ما يكون ناشئاً عن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الضريبي].

باء- السكان

الأهداف والغايات

- 33- يجب السعي إلى الأهداف والغايات التالية أثناء العقد:
- (أ) توفير خدمات الصحة الإنجابية، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، لجميع الناس في السن المناسبة وذلك بأسرع ما يمكن وقبل حلول عام ٢٠١٥ على أكثر تقدير.
- (ب) [وصول الجميع إلى أساليب منع الحمل المأمونة والموثوقة.]
- 34- ستتخذ إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها على النحو التالي:
- ١، 'إجراءات أقل البلدان نمواً'
- (أ) تعزيز السياسات والاستراتيجيات السكانية المتساوقة مع الأهداف والأغراض المتفق عليها دولياً ومع ظروفها الخاصة واتجاهاتها الديمغرافية كجزء لا يتجزأ من السياسات الإنمائية؛
- (ب) تقوية نظم الرعاية الصحية الأساسية وزيادة الحصول على الرعاية الصحية الجديدة وزيادة توافرها بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية [وتعزيز حقوق الإنجاب] في الإطار الأعم لإصلاحات القطاع الصحي، مع تركيز خاص على صحة الأمهات والأطفال؛

(ج) معالجة مشاكل وظروف عرض العمل والهجرة الداخلية معالجة فعالة بالسياسات المناسبة.

2، إجراءات الشركاء الإنمائيين

(أ) تقديم [المزيد من] [وتقوية] الدعم إلى أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها من أجل بناء القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السكانية والإنمائية واقتناء تكنولوجيا ودراية فنية ملائمتين واستخدامهما؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نمواً على تدارك النقص الكبير في البيانات الديمغرافية الذي يعوق التخطيط السكاني الفعال؛

(ج) تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم التقني والمالي وغيره من أشكال الدعم، إلى أقل البلدان نمواً لتحسين ظروف عرض العمل وتخفيف مشاكل الهجرة.

جيم- التعليم والتدريب

الأهداف والغايات

35- ستسير السياسات والتدابير بما يتماشى مع الأهداف والغايات التالية:

(أ) [ضمان التعليم الابتدائي المجاني والإجباري والشامل لكل من البنات والبنين بحلول عام ٢٠١٥] [ضمان حصول جميع الأطفال، وخصوصاً البنات، والأطفال ذوي الظروف الصعبة والأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية على تعليم ابتدائي كامل ومجاني وإجباري ومن نوعية جيدة بحلول عام ٢٠١٥]؛

(ب) إنجاز تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات معرفة القراءة والكتابة بين الكبار بحلول عام ٢٠١٥، وخصوصاً بالنسبة للنساء، مع عدالة الحصول على التعليم الأساسي والمستمر لجميع الكبار؛

(ج) القضاء على الاختلالات الجنسية في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق المساواة الجنسانية في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على ضمان المساواة التامة والكاملة للبنات في الحصول على التعليم الأساسي الجيد وإنجازه.

36- ستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين في السعي إلى الغايات سالف الذكر وفق الخطوط التالية:

1، إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) إيلاء أولوية عليا للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب المهني، في الميزانيات الإنمائية [وإحداث زيادة ملموسة في الإنفاق على المواد التعليمية وتدريب المعلمين والإشراف عليهم وإدارة شؤونهم بهدف تحسين فرص الحصول على التعليم ورفع مستواه؛

(ب) تعبئة الإرادة السياسية الوطنية والدولية من أجل "التعليم للجميع" ووضع خطط عمل قومية للتعليم أو تقوية الموجود منها، على النحو المنفق عليه في مؤتمر التعليم للجميع في داكار، وإدماج هذه الخطط في إطار أوسع لتخفيف حدة الفقر وللتنمية بما يضمن حصول جميع البنات والبنين والنساء والرجال على المهارات الأساسية التي يحتاجون إليها للاستفادة من الفرص الاقتصادية؛

- (ج) تصحيح تحيز السياسات التعليمية إلى المدن والذكور، عند وجود هذا التحيز، باتخاذ إجراءات على صعيدي الطلب والعرض معاً، وتحسين المناهج وتدريب المعلمين حتى يتنبهوا إلى المسائل الجنسانية، وتحسين نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية والثانوية في الحضر والريف على السواء؛
- (د) تطوير وتعزيز التعليم التقني والتدريب المهني في العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصال، واستغلال مساهمة هذه التكنولوجيات الممكنة في التعليم، بما في ذلك استخدام التعليم عن بعد؛
- (هـ) اتخاذ تدابير لخفض معدلات التسرب، ولا سيما بين الفتيات، وخصوصاً لاستبقاء الأطفال الفقراء والضعفاء والمحرومين والمهمشين اجتماعياً في المدارس؛
- (و) تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في إطار نظام متكامل يربط بين التعليم والتدريب والعمل بما في ذلك العمل الحر؛
- (ز) تعزيز التعليم غير النظامي من أجل زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار من النساء والرجال؛
- (ح) وضع نظام حوافز لجذب المواطنين ذوي المؤهلات العالية العاملين في الخارج حتى يمكن الاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في تسهيل إقامة شبكات بين المؤسسات التي كانوا يعملون بها ومؤسسات أقل البلدان نمواً؛
- (ط) تطبيق برامج وإجراءات تعليمية، بما في ذلك برامج توعية الجمهور، تتناول جانحة الإيدز، والسل، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية؛
- (ي) نشر ثقافة السلام، وخصوصاً بواسطة التعليم، ودعم الجهود الهادفة إلى حل النزاعات حلاً سلمياً؛
- (ك) تقوية برامج التعليم الصحي، واستكمالها ببرامج التحصين، وبرامج التغذية والمياه النظيفة والإصحاح وإيجاد بيئة أصح، اعترافاً بأن الأطفال الأصحاء حسني التغذية هم تلاميذ أقدر على التعلم.
- 2، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) توفير المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية بواسطة المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، لتحقيق الأهداف والغايات الدولية في مجالي التعليم ومحو الأمية؛
- (ب) مساعدة أقل البلدان نمواً على وضع أو تدعيم خطط قومية للتعليم بتوفير دعم تقني خاص للبلدان التي تواجه تحديات كبيرة مثل الأزمات المعقدة والكوارث الطبيعية؛
- (ج) تقديم الدعم لبناء القدرات على صياغة وتنفيذ سياسات لتنمية الموارد البشرية والمؤسسات وتكثيف جهود نقل المعارف وتحسين القدرة على خلق المعارف محلياً في أقل البلدان نمواً؛
- (د) دعم أنشطة الإصلاح الجهازي في قطاع التعليم؛
- (هـ) تشجيع تلك البلدان ومساعدتها على بناء القدرات في مجالات التعليم قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي والثالث وفي التدريب التقني والمهني؛
- (و) تعزيز أصحاب المصلحة المحليين العاملين في التعليم، ويكون ذلك بقدر كبير من خلال المجتمعات المحلية والمبادرات المحلية لدخول المدارس؛
- (ز) دعم حكومات أقل البلدان نمواً في توسيع وتقوية برامج التعليم المتعلقة بأمراض الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني؛

- (ح) دعم مبادرات التغلب على العوائق أمام تعليم البنات وتحقيق توسيع فرص التعلم وتحسينها أمامهن؛
- (ط) المساعدة بجهود تشمل الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم لإدخال أساليب مبتكرة في التعليم والتدريب بما في ذلك التعلم عن بُعد؛
- (ي) تشجيع وتسهيل إقامة شبكات بين مؤسسات التعليم والتدريب في البلدان المتقدمة وتلك الموجودة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقديم خدمات تطوعية في مجالات التعليم والتدريب؛
- (ك) تقديم موارد مالية وغير مالية لأنشطة البحث والتدريب الجارية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تسهيل الشراكة بين الباحثين في تلك البلدان والباحثين في شركائها الإنمائيين بما يقدم حوافز للباحثين الدوليين للاشتراك في أنشطة البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً في مجالات مثل الصحة والإصحاح، والتغذية، والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية؛
- (ل) دعم جهود البلدان النامية في إقامة نظام حوافز لاجتذاب أبنائها ذوي المؤهلات العالية من العاملين في الخارج.

دال- الصحة والتغذية والإصحاح

الأهداف والغايات

37- ستسير السياسات والتدابير بما يتماشى مع الأهداف والغايات التالية:

- (أ) تخفيض معدل وفيات الأطفال [للجنسين] إلى أقل من ٣٥ في الألف بحلول عام ٢٠١٥؛
- (ب) تخفيض الوفيات دون سن الخامسة إلى أقل من ٤٥ في الألف بحلول عام ٢٠١٥؛
- (ج) تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع المعدل الجاري بحلول عام ٢٠١٥؛
- (د) تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛
- (هـ) تقليل نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النظيفة أو دفع تكاليفها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛
- (و) تقليل معدلات الإصابة بفيروس الإيدز في فئة العمر من ١٥ إلى ٢٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان، وبنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلاد إصابة؛
- (ز) [زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على رعاية أثناء الحمل وقبل الولادة بنسبة ٦٠ في المائة؛]
- (ح) [تخفيض نسبة سوء التغذية إلى النصف بين الحوامل وبين الأطفال قبل سن المدرسة في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥؛]
- (ط) [إحداث تخفيض كبير في معدلات الإصابة بالمalaria والسل وغيرها من الأمراض الفتاكة في أقل البلدان نمواً بنهاية العقد؛ تقليل حالات الوفاة بالسل وانتشار هذا المرض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وتخفيض عبء المرض في حالة malaria بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛]

38- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

١٠ إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) وضع نظم صحية تهتم بوجه خاص بأفقر قطاعات المجتمع وذلك بتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وكما أمكن مشاركة الهياكل التقليدية المجربة، في تخطيط الخدمات الصحية الأساسية وإدارتها، بما في ذلك النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض مع مراعاة النواحي الجنسانية؛
- (ب) زيادة الإنفاق العام وتشجيع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية على الاستثمار أكثر في هذا المجال لتحقيق الأهداف والغايات الدولية في مجالي الصحة والتغذية والإصحاح بما يتفق مع أهداف سياسة المساواة في الحصول على الخدمات؛
- (ج) الشروع في تنفيذ برامج محددة الأولويات [ويمكن التحقق منها] [برامج خاضعة للرقابة ذات مؤشرات متفق عليها بين الحكومات لمكافحة سوء التغذية و] للوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها ومكافحتها، لا سيما أمراض الإيدز والملاريا والسل وأمراض الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي بما في ذلك تقوية البنية الأساسية الحكومية في المجال الصحي؛
- (د) إسناد أولوية لتقوية تقديم الخدمات الاجتماعية المتصلة بالرعاية الصحية، بما في ذلك التغذية والوقاية من الأمراض والتحصين والتلقيح وتوفير مياه الشرب النظيفة والإصحاح المأمون؛
- (هـ) وضع برامج موجهة نحو تقديم الرعاية للأشخاص الذين يعانون من فيروس الإيدز أو المصابين به، وللأطفال اليتامى بسبب الإيدز؛
- (و) تشجيع بناء القدرات المحلية في مجال البحث واستغلال نظم المعارف التقليدية استغلالاً تاماً في مجالات الصحة، إضافة إلى أفضل الممارسات في أماكن أخرى؛
- (ز) وضع وتطبيق برامج وقائية لأمراض وحالات الأطفال التي يمكن منعها؛
- (ح) زيادة توافر مياه الشرب النظيفة والحصول عليها وخصوصاً لسكان الريف.
- ٢٠ إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال الدعم بما في ذلك الدعم التقني في مجالات الصحة والمياه المأمونة والإصحاح ودعم أقل البلدان نمواً لضمان توافر مياه الشرب النظيفة والحصول عليها بحلول عام ٢٠٠٥؛
- (ب) [مساعدة أقل البلدان نمواً على تيسير الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية، بما في ذلك العقاقير المنقذة للحياة، بتكاليف ميسورة و/أو مجاناً،] حيثما أمكن ويشمل ذلك دوراً نشيطاً من جانب شركات المستحضرات الصيدلانية المتعددة الجنسيات؛ [بالشراكة مع شركات المستحضرات الصيدلانية المتعددة الجنسيات بتعزيز وحماية المعارف التقليدية وتخفيف قيود الملكية الفكرية عليها؛]
- (ج) [مساعدة أقل البلدان نمواً على إقامة بنية أساسية صحية فعالة وعلى زيادة توفير الأدوية واللقاحات الضرورية بتكاليف ميسورة، بما في ذلك حث صناعة المستحضرات الصيدلانية على إنتاج عقاقير ضد الإيدز والملاريا والسل بتكاليف ميسورة [أكثر] وخصوصاً لأفقر البلدان، مع إعادة تأكيد الحاجة إلى الالتزام التام بضمان السلامة والتوعية وغير ذلك من القوانين واللوائح؛]

- (د) دعم حكومات أقل البلدان نمواً عند توسيع وتعزيز البرامج المتعلقة بالإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية، وذلك في إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين؛
- (هـ) دعم البحث والتحليل في آثار تلوث البيئة على صحة الإنسان بوصفها عاملاً يعوق النمو الاقتصادي والتنمية؛
- (و) دعم حكومات أقل البلدان نمواً في تقوية برامجها لمكافحة الأوبئة، بما في ذلك عمليات الحجر الصحي ومرافقه.

هاء- الاندماج الاجتماعي

39- لا يعاني الذين يعيشون في فقر مدقع من افتقارهم إلى دخل فحسب بل أيضاً من عدم وصولهم إلى المرافق الاجتماعية الأساسية. فالفقر يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي والتعرض للصدمة سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة، ويقلل كثيراً من قدرتهم على تحمل مثل هذه الصدمات التي ترفع من عدد الفقراء. وينبغي أن تشمل إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها على تسهيل الإدماج الاجتماعي وعلى تدعيم آليات المشاركة والحماية لجميع الناس حيثما كان ذلك مناسباً، ومنهم المحرومون والمستضعفون من المجموعات والأفراد. ويجب اتخاذ إجراءات لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها للمهاجرين والعمال المهاجرين وعائلاتهم، وللقضاء على أعمال العنصرية وكرهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة وللتشجيع على مزيد من التسامح والتآلف في جميع المجتمعات.

40- وستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها على الخطوط التالية:

1' إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) دعم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التقليدية ومنظمات المجتمع المحلي، في الجهود المبذولة للاستثمار في بناء رأس المال الاجتماعي وشبكات اجتماعية، لا سيما للفقراء والمهمشين؛
- (ب) وضع تشريع ملائم لزيادة التكامل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، مع إيلاء النساء والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى اهتماماً خاصاً؛
- (ج) وضع برامج تربية تؤكد على التسامح إزاء العنصر الآخر أو الدين أو الجنس أو السن أو العرق؛
- (د) تشجيع تنويع مصادر الدخل واستخدام المحاصيل وقطع الأرض، بمشاركة المعنيين في المجتمعات المحلية مشاركة تامة؛
- (هـ) إنشاء وتقوية مؤسسات تقديم القروض البسيطة بسبب قدرتها على توفير الائتمان وتعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتجارية اللازمة لعدد متزايد من الفقراء، ولا سيما النساء منهم.

2' إجراءات الشركاء الإنمائيين

- (أ) تقوية الدعم المقدم للسياسات والتدابير التي تعزز من الاندماج الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية بما في ذلك تلك التي تشجع العمل الطوعي، وكذلك الدعم لمنظمات وآليات القطاعين الحكومي وغير الحكومي التي تشجع هذه السياسات في أقل البلدان نمواً؛
- (ب) تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة المختصة وتشجيع التعاون بينها من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية، لا سيما في حالات الطوارئ المعقدة وفي استراتيجيات ما بعد النزاعات واستراتيجيات إدارة الكوارث؛

- (ج) دعم تقوية مؤسسات القروض البسيطة الموجودة والناشئة في تلك البلدان؛
- (د) [إنشاء صندوق طوارئ يساعد أقل البلدان نمواً التي تواجه كوارث من فعل الطبيعة أو الإنسان أو التي تواجه صعوبات اقتصادية].

الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية حتى تعمل العولمة في صالح أقل البلدان نمواً

41- مما يقيد قدرة تلك البلدان على تعجيل النمو والتنمية المستدامة عوامل كثيرة هيكلية أو عوامل في جانب العرض مثل ضعف الإنتاجية ونقص الموارد المالية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، ونقص الموارد البشرية الماهرة وتدهور البيئة، وافتقار كل من القطاع العام والخاص إلى القدرات المؤسسية، بما في ذلك الخدمات الداعمة للأعمال التجارية، وانخفاض القدرة التقنية، وعدم وجود مناخ تمكين يدعم روح المبادرة ويشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعدم استطاعة الفقراء، ولا سيما النساء، الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات. وبسبب العوائق الجغرافية تتضخم هذه العوامل في أقل البلدان نمواً التي هي بلدان غير ساحلية أو بلدان جزرية صغيرة. وتشمل العوامل الحاسمة لتنشيط القدرة الإنتاجية: استقرار الأحوال الاقتصادية الكلية؛ وجود إطار قانوني وتنظيمي صالح، وجود بنية أساسية مؤسسية ومادية واجتماعية كافية، ووجود قطاع خاص متحرك. ويدعو الأمر إلى قيام حوار فعلي بين الحكومة والقطاع الخاص، وإلى سياسة تتوافق مع تنمية التجارة والاستثمار والمنشآت حتى تنشأ بيئة تمكين صالحة للتنمية الاقتصادية. ويجب أن يقوم الدعم الفعلي على أساس برامج العمل الوطنية أو استراتيجيات القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً.

42- ويمكن السير في الأهداف والغايات التالية بما يتفق مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية:

- (أ) السعي الحثيث تدريجياً، أثناء عقد برنامج العمل إلى زيادة إلى إحداث زيادة شبكات الطرق أو الوصلات في أقل البلدان نمواً إلى المستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية وطاقات الطرق في المدن، بما في ذلك الصرف الصحي وغيره من المرافق المتصلة [بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠]؛
- (ب) تحديث وتوسيع الموانئ والمطارات ومرافقها اللازمة بما يدعم طاقاتها [بنسبة ١٠ في المائة]؛
- (ج) تحديث وتوسيع مرافق السكك الحديدية ووصلاتها، حتى تزيد طاقاتها إلى المستوى الموجود في بقية البلدان النامية [بنهاية العقد]؛
- (د) زيادة شبكات الاتصالات في تلك البلدان، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية، وتحسين حصول الفقراء على هذه الخدمات في المناطق الحضرية والريفية بالمستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية؛
- (هـ) زيادة المعرفة بالحاسوب لدى طلاب المؤسسات العليا والجامعات [بنسبة ٥٠ في المائة] وفي المدارس الثانوية والأدنى منها [بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥]؛
- (و) زيادة وصلات الإنترنت في تلك البلدان لتتماشى مع الموجود في بقية البلدان النامية [بحلول عام ٢٠١٠]؛

43- ويتعين أن تكون مواصلة تعزيز القدرات الإنتاجية، بالتغلب على القيود الهيكلية، أحد الأهداف الأساسية للإجراءات التي تتخذها تلك البلدان وشركاؤها الإنمائيون. وسيكون الحصول على التمويل بتعبئة الموارد المحلية وبالاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية حاسماً في هذا الصدد. وينبغي التعامل مع أقل البلدان نمواً بمرونة عند تطبيق الضوابط المتعددة الأطراف ذات الصلة، دون تعريض هذه الضوابط للخطر، كي تمنح هذه البلدان قدراً من الحرية في تقديم الحوافز المناسبة بهدف تحسين القدرة الإنتاجية والتنويع والقدرة على التصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

44- ولن تكون البرامج الإنمائية الوطنية فعالة في تلك البلدان إلا إذا حاولت علاج نواحي النقص في العرض في هذه المجموعة من البلدان.

45- وتتطوي عملية العولمة والتكافل الجارية الآن على إمكانيات تجعل منها قوة ديناميكية تساهم في النمو والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ولكن هذه البلدان لم تستطع أن تحصل على جميع فوائد هذه الفرص وذلك بسبب القيود التي تواجهها في جانبي العرض والطلب. ولهذا يدعو الآن إلى اتخاذ إجراءات قوية لمساعدتها على الاندماج

بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي، والخروج من التهميش في التجارة العالمية وفي التدفقات المالية والاستثمارية والتقنية. وسيكون الأمر الحاسم هنا هو معالجة ضعف قدرات العرض بفضل بناء الطاقة الإنتاجية.

46- [والاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي ضروري للتنمية ولبناء الطاقة الإنتاجية حتى تسير العولمة في صالح تلك البلدان. وهذا يتطلب وجود أسواق وطنية مفتوحة، ومناهج سياسات متجهة نحو السوق، واستقراراً سياسياً، وشبكة قوية موثوق بها من المؤسسات المالية والقانونية والإدارية. وسيسهل ذلك إذا كان وضع السياسات يسير في إطار إقليمي يضمن الاستقرار النقدي والانضباط الضريبي واستقرار العلاقات التجارية مع وجود شبكات طرق واتصالات يمكن الاعتماد عليها.]

ألف- الهياكل الأساسية المادية

47- إن هدف الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون هو توفير البنية الأساسية المادية التي يمكن الاعتماد عليها والتي هي ضرورية لاستخدام الأصول الإنتاجية والمؤسسات الموجودة استخداماً كفواً وجذب استثمارات جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية ذات مغزى. وتستحق المشاكل التي تتفرد بها أقل البلدان نمواً غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة اهتماماً خاصاً.

48- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً [وشركائها الإنمائيين] على النحو التالي:

1، 'إجراءات أقل البلدان نمواً'

(أ) تقديم الدعم لتنمية وتقوية المجالات الحاسمة في البنية الأساسية المادية بما في ذلك البنية الأساسية في الريف، والنقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقنيات المعلومات والاتصالات، والمياه، ويشمل ذلك تشجيع المزيد من الاستثمار الخاص؛

(ب) النهوض بالنهج الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي في إصلاح البنية الأساسية الاقتصادية وتميئتها لتحقيق وفورات الحجم الكبير واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل من المانحين؛

2، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين'

(أ) دعم أقل البلدان نمواً من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها لتحسين البنية الأساسية المادية وتطويرها بفضل زيادة الاستثمار العام في صيانة الهياكل الأساسية المادية وتطويرها؛

(ب) تقديم الدعم التقني وضمانات للقطاع الخاص للبرامج المتعلقة بالهياكل الأساسية لتسهيل التكامل الثنائي الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك أقل البلدان نمواً غير الساحلية وشركائها من بلدان التجارة العابرة؛

(ج) [إنشاء صندوق خاص بمبلغ ملياري دولار سنوياً لتنمية البنية الأساسية في أقل البلدان نمواً؛]

(د) دعم جهود تلك البلدان لجذب الاستثمار الخاص وتسهيل نقل التكنولوجيا اللازمة، بحسب الاتفاقات المتعددة الأطراف، من أجل تنمية البنية الأساسية المادية.

باء - التكنولوجيا

49- تتميز المنشآت في أقل البلدان نمواً باستخدامها تكنولوجيات غير متطورة وافتقارها إلى الموارد لاقتناء تكنولوجيات جديدة، وقلة قدرتها على تحسين التكنولوجيات القديمة أو تكيف واستخدام تكنولوجيات جديدة عند توفرها. وغالباً ما يتعذر نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات عبر الوطنية بسبب عدم وجود سياسات تشجع المنافسة وعدم شفافية التنظيمات وعدم كفاية تحرير السوق وافتقار المؤسسات المحلية إلى القدرة الاستيعابية]. وسوف يتعين معالجة المستوى التقني المنخفض جداً في أقل البلدان نمواً بما في ذلك في مجالات التكنولوجيا الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الإحيائية والتكنولوجيات السليمة بيئياً، بواسطة إجراءات متضافرة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وتواجه أقل البلدان

نمواً خطر التهميش المتزايد كلما أصبح الوصول إلى الشبكات العالمية مرهونا بتقنيات المعلومات الجديدة والخدمات المتقدمة التي هي القوة الدافعة وراء الاندماج في الاقتصاد العالمي.

50- ستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين وفق الخطوط التالية:

1' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) وضع سياسات وتدابير لرعاية إيجاد مناخ تمكين لتسهيل اقتناء التكنولوجيا وتطويرها وتعزيز القدرة على الابتكار؛

(ب) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المؤدي إلى نقل التكنولوجيا، وبناء قدرات العرض وإقامة روابط بين الشركات وروابط عمودية وأفقية لتشجيع نشر التكنولوجيات الجديدة داخل الاقتصاد مع العمل على إدماجه؛

(ج) تشجيع التكنولوجيات الملائمة والمستدامة من خلال الاستثمار في البرامج المحلية للبحث والتطوير وبرامج بناء القدرات، ومن خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإنترنت.

2' إجراءات الشركاء الإنمائيين

(أ) تقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة لتمكين أقل البلدان نمواً من الوصول بالاستثمار في الهياكل الأساسية التعليمية والتدريبية إلى مستويات مناسبة لبناء القدرات التكنولوجية المحلية، بما في ذلك الأشكال المبتكرة من الشركات الخاصة؛

(ب) مساعدة شركات أقل البلدان نمواً على إقامة روابط مع شركات في بلدان متقدمة وذلك بطرق تقوم بدور حفاز في التطور التكنولوجي لأقل البلدان نمواً؛

(ج) النظر في وضع آليات ابتكارية بغية منح أقل البلدان نمواً معاملة خاصة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا ونقلها وتطويرها لمساعدة تلك البلدان في الوصول إلى التكنولوجيا؛

(د) تشجيع الشراكة الدولية المتضامنة لإيصال فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقل البلدان نمواً من أجل تحسين الترابط وتضييق "الفجوة الرقمية"؛

(هـ) تعزيز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير لدى أقل البلدان نمواً ولدى شركائها الإنمائيين؛

(و) [الاستمرار في تنفيذ] الالتزامات المتعددة الأطراف القائمة بالفعل في مجال نقل التكنولوجيا [واتخاذ الخطوات اللازمة للتوافق معها] [التوافق بالكامل] [اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة] لتنفيذ تلك الالتزامات، وخصوصاً بتوفير حوافز على النحو المنصوص عليه والمتفق عليه في المادة ٦٦ (٢) من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)؛

(ز) [ضمان الحصول على التكنولوجيا وتوريد المعدات على أساس غير تجاري وغير ربحي].

جيم - تطوير المؤسسات

51- يسيطر على الإنتاج في معظم أقل البلدان نمواً، لا سيما في القطاع الخاص، مزارعون صغار ومؤسسات صغيرة والقطاع غير النظامي، بما في ذلك مؤسسات صناعية ومؤسسات خدمية صغيرة تمد بمعظم السلع والخدمات الأساسية وتولد الجزء الأكبر من فرص العمل والدخول. غير أن معظم هذه المؤسسات تجد صعوبات في التوسع والتحول إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة الحجم، وتفتقر عادة إلى المهارات اللازمة لتنظيم المشاريع وإلى الخدمات المالية وغير المالية لتنمية الأعمال التجارية، وإلى التمويل والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والتنظيمية.

52- ويستطيع القطاع الخاص أن يؤدي دوراً حاسماً في تخفيف حدة الفقر بالمساهمة في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات المؤسسات البسيطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك المؤسسات المملوكة لنساء، مع تطوير قطاع مالي كبير [ومن المهم أيضاً تشجيع وتعزيز الممارسات السليمة في الشركات والخبرات في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة].

53- تكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

1، 'إجراءات أقل البلدان نمواً'

- (أ) إيجاد مناخ تمكين لتنمية روح المبادرة بما في ذلك تيسير الحصول على التمويل بأشكال جديدة ومبتكرة إضافة إلى الخدمات التجارية الهادفة إلى دعم المؤسسات البسيطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الريف والحضر، بما في ذلك مؤسسات النساء؛
- (ب) دعم القطاع غير النظامي بالإطار القانوني والمؤسسي الذي يسمح له بالنمو وتحسين قدرته على الحصول على الطاقة والأراضي والمياه والانتمانات [وإعمال حقوق الملكية]؛
- (ج) إنشاء آليات للحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز اتساق سياسات التجارة والاستثمار والمؤسسات والقيام في هذا الصدد بالمساعدة في بناء قدرات الرابطة التي تمثل المؤسسات التجارية؛
- (د) [تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاتخاذ الإجراءات سالف الذكر]؛
- (هـ) [تشجيع المؤسسات المحلية على تحمل المؤسسات الاجتماعية للشركات في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة، من بين مجالات أخرى].

2، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين'

- (أ) إكمال الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً محلياً من خلال دعم البرامج الرامية إلى تيسير حصول مؤسسات القطاع غير النظامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتجارية وذلك من بين جملة أمور بواسطة الصناديق [الخاصة] [والعامة] لتقديم رأس المال الأولي والشراكات وكذلك آليات القروض البسيطة، وبناء قدرة مؤسسات دعم القطاع التجاري المحلي في كل من القطاعين العام والخاص، بعدة طرق من بينها نقل التكنولوجيا؛
- (ب) توفير الدعم من أجل توطيد المهارات الإدارية والتقنية وغيرها من الخدمات الداعمة للأعمال التجارية، بما في ذلك الحصول على المعلومات.
- (ج) تشجيع الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات أقل البلدان نمواً من أجل تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تشمل التكنولوجيا وغيرها من الأصول غير الملموسة؛
- (د) [تشجيع ومساعدة أقل البلدان نمواً على تنشيط الحوار بين بلدان الجنوب]؛
- (هـ) تشجيع الشركات عبر الوطنية، وفقاً لتشريع البلد المضيف، على تحمل المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة، من بين مجالات أخرى؛
- (و) [تقديم الدعم لتنفيذ] برامج بناء القدرات التي توفر التدريب وخدمات تنمية الأعمال، وإنشاء الشبكات والشراكات، وللإطار المؤسسي الذي يحتضن قدرات الإدارة والتنظيم والمهارات التقنية، ونمو مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تستطيع المنافسة دولياً؛

(ز) [ينبغي أن تتسق الجهات المانحة فيما بينها وأن تعزز تطبيق أفضل الممارسات من خلال دعم المحافل المختصة المشتركة بين الحكومات].

دال - الطاقة

54- تعد مستويات إنتاج الطاقة واستهلاكها في معظم أقل البلدان نمواً مستويات غير كافية وغير مستقرة، ويضطر أغلب الناس، خصوصاً في المناطق الريفية، إلى الاعتماد بشدة على مصادر الطاقة التقليدية وهي مضرّة بالصحة وبالبيئة. وشبكات الطاقة الكفوءة عنصر أساسي في النمو الاقتصادي وفي زيادات الإنتاجية، والاستثمار في التكنولوجيا المحسنة، وفي تخفيض التكاليف، ورفع مستوى الحياة القومية. كما أن لها دوراً أساسياً في تعزيز التنافسية وجذب الاستثمار الخاص. [وسيتعين على أقل البلدان نمواً أن تضع سياسات وتدابير تنظيمية دعماً للأسواق المفتوحة المتنافسة التي تيسر حرية التجارة وتسهل الاستثمار في الطاقة كجزء من جهود تحسين البنية الأساسية. وبوسع قطاع الطاقة القوي والتنافسي أن يدعم التقنيات التي تستخدم مزيجاً من الطاقة الأحفورية النظيفة والطاقة المتجددة بطريقة تحقق مردودية التكاليف من أجل النمو والتنمية المستدامة].

55- والوصول، بتكاليف ميسورة، إلى شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مهم للتنمية المستدامة واستئصال الفقر. ويتطلب ذلك في السنوات القليلة المقبلة استثمارات واسعة النطاق وتعبئة جزء كبير من الموارد المحلية والخارجية. وإذا كان للاستثمار الحكومي المحلي دور إيجابي فإن من المهم، بالنظر إلى ندرة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً، تعبئة رأس المال الخارجي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

56- وستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على الخطوط التالية:

1' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تسهيل توفر الطاقة بتكاليف معقولة، بما في ذلك من خلال وضع وتعزيز برامج تمويل ابتكارية في المناطق الريفية، مثل تمويل المشاريع البسيطة والترتيبات التعاونية للانتماء واتفاقات الترخيص، من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات في مجال الطاقة؛

(ب) تعزيز قدرات إنتاج الطاقة وتجارتها وتوزيعها؛

(ج) التشجيع على تنمية الطاقة المتجددة بتهيئة بيئة مؤاتية فيما يخص السياسة العامة ووضع ترتيبات مؤسسية ملائمة؛

(د) وضع سياسات تعالج الاحتياجات بين الطاقة وإعطاء الأفضلية المناسبة لمصادر الطاقة التي تحقق مردودية التكاليف، بما في ذلك تنمية الطاقة الأحفورية والمتجددة؛

(هـ) تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي في مجال البحث والتطوير وكذلك الاستثمار بغية زيادة إنتاج واستهلاك كل من الوقود المتجدد والوقود الأحفوري النظيف وتشجيع الربط بين شبكات الطاقة في مختلف البلدان؛

(و) [اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة البنية الأساسية في مجال الطاقة بإقامة إطار شفاف معروف سلفاً من القواعد والأنظمة].

2' إجراءات الشركاء الإنمائيين

(أ) دعم أقل البلدان نمواً في تنمية مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي وغيره من مصادر الطاقة النظيفة ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بالمساعدة المالية واستثمارات القطاع الخاص؛

- (ب) تسهيل نقل التكنولوجيات لتنمية تقنيات الطاقة النظيفة وفقاً [للاتفاقات الدولية] [نظم حقوق الملكية الفكرية]؛
- (ج) تشجيع بناء القدرات عن طريق مراكز التدريب العالي الوطنية والإقليمية؛
- (د) دعم أقل البلدان نمواً في مواجهة ارتفاع أسعار الواردات من الطاقة [ويكون ذلك، من بين جملة أمور، من خلال ترتيبات التمويل التعويضي] [معالجة اهتمامات أقل البلدان نمواً لمواجهة ارتفاع أسعار واردات الطاقة، ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بدعم جهودها لتتويع مصادر الطاقة حيثما أمكن من أجل تقليل الاعتماد على مصدر واحد]؛
- (هـ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لتتويع مصادر الطاقة حيثما أمكن من أجل تقليل الاعتماد على مصدر واحد.

هـ- الزراعة والصناعات الزراعية

57- تعد الزراعة أهم قطاع في أقل البلدان نمواً، لأنها تشكل أساس الأمن الغذائي، ومصدر النقد الأجنبي، والتنمية الصناعية الريفية، ومصدراً لفرص العمل. وينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين السير في مزيد من الإصلاحات، مع مراعاة الاهتمامات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، من أجل تحسين القدرة الإنتاجية في الزراعة ومصايد الأسماك، وتنشيط الإنتاجية والتنافسية، وتويع الصادرات والتقدم في سلسلة القيمة المضافة في تجهيز الحاصلات الزراعية وتصديرها. ولهذا فإن من أهم الأولويات رفع القدرة الإنتاجية [المستدامة] [المتواصلة] في الزراعة ومصايد الأسماك وزيادة دخل العاملين في هذين القطاعين في أقل البلدان نمواً. ويتضمن ذلك استثمارات جديدة في البنية الأساسية للبحوث الزراعية والسكنية على المستوى الإقليمي والوطني، والإرشاد إلى الممارسات الزراعية السمكية المحسنة وإلى التقنيات المبتكرة والمستدامة، وتقديم المشورة في التسويق، والتمويل الفعال والمحكم، مع زيادة أمن الحيازات بما في ذلك حصول المزارعات على الأراضي وإشرافهن عليها بصرف النظر عن أوضاع الزواج.

58- تكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:
'1' إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة وفي برامج البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف، بما في ذلك تيسير الاستفادة من المرافق الائتمانية الريفية وتقديم حوافز أفضل على الاستثمار [بحسب اتفاق تدابير الاستثمار التي تؤثر في التجارة، تريمز] ودعم المؤسسات التي تشارك في أنشطة البحث والتطوير والإرشاد؛
- (ب) تعزيز ودعم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الداعمة للتنمية الزراعية والريفية، وتسهيل تكيفها مع الظروف المتغيرة؛
- (ج) زيادة حصول الفقراء، وخصوصاً النساء، على خدمات الدعم، والموارد الإنتاجية، لا سيما الأراضي والمياه والقروض والخدمات الإرشادية؛
- (د) تشجيع عمليات التكيف الهيكلي في نظم الإنتاج، والتجهيز، والتسويق للاستجابة لتطور أنماط الاستهلاك وتقليل النفقات والاستفادة من أوجه التكامل بين إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والحراجة؛
- (هـ) اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ برامج عمل وطنية تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخصوصاً تدابير المحافظة على خصبة التربة وعلى الأحراج واستصلاح الأراضي الهامشية؛
- (و) تيسير حصول المزارعين على بذور المحاصيل وفيرة الغلة، الغذائية منها والنقدية،

- (ز) تحسين وصول الحاصلات إلى الأسواق المحلية والخارجية؛
- (ح) تشجيع الصناعات الريفية القائمة على الزراعة كوسيلة لتحسين التكنولوجيا الزراعية وزيادة الدخل في الأرياف وإقامة روابط أقوى بين الزراعة والصناعة؛
- (ط) تنويع الإنتاج والصادرات والانتقال من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛
- (ي) تعزيز قدرات المزارعين على تحسين الكثافة المحصولية وزراعة الأراضي والإنتاج والحصاد والتخزين؛
- (ك) تطوير شبكات التسويق الزراعي والتخزين وما يتصل بها من خدمات ومرافق؛
- 2، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) دعم تعهد أقل البلدان نمواً بتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة التنافسية بفضل المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، من بين جملة أمور؛
- (ب) تسهيل استفادة أقل البلدان نمواً من التكنولوجيات والممارسات الزراعية الملائمة؛
- (ج) دعم إجراءات أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة، وخصوصاً تدابير المحافظة على خصب التربة، وعلى الأجرأج واستصلاح الأراضي الهامشية؛
- (د) دعم ميكنة الزراعة من أجل رفع الإنتاجية [حيثما يكون ملائماً]؛
- (هـ) دعم أقل البلدان نمواً في تطوير البنية الأساسية للري لتقليل الاعتماد بشدة على الأمطار؛
- (و) دعم تطوير وتوسيع الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية المادية لزيادة الإنتاج الزراعي؛
- (ز) [دعم المناسب من] [تقديم الدعم إلى] سياسات وإجراءات البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً من خلال تحسين الاطلاع على نتائج القفرات العلمية والتقنية المتقدمة في مجال الزراعة، ويشمل ذلك التكنولوجيا الأحيائية.

واو - الصناعة التحويلية والتعدين

59- إن الصناعة التحويلية أساسية لتحقيق النمو المستدام في أقل البلدان نمواً إذ يمكن أن تعزز القدرات التكنولوجية، وتعجل تنويع الإنتاج والصادرات، وتضيف قيمة إلى الصادرات، وتوطد الروابط بين القطاعات وبين الصناعات. ويمثل التعدين، بالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً، مورداً فعلياً أو ممكناً للنقد الأجنبي. وقد عززت الإصلاحات الأخيرة، التي أدت إلى تحديث الصناعة التحويلية والتعدين، احتمالات الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في التعدين.

60- تكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين على النحو التالي:

1، إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) تعزيز الاستثمار العام بهدف دعم عملية إصلاح قطاع الصناعة التحويلية وتطويره بصورة مستدامة، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛

(ب) [اللجوء إلى حماية الصناعات الناشئة بطريقة انتقائية وعلى أساس الإنجاز ولمدة محدودة] [السعي إلى إنهاء حماية الصناعات الناشئة بأسرع ما يمكن] [يجب أن تكون هذه الحماية إجراءً وقتياً بحت لمعالجة عيوب السوق وتشجيع التعلم وبناء القدرة على المنافسة في المستقبل؛]

(ج) إقامة إطار بعدة وسائل منها إزالة الحواجز التي تثبط مبادرات القطاع الخاص وترعى الروابط الأفقية والعمودية الروابط بين شركات التصنيع وتشجع الكفاءة الجماعية، وتحفز على التعلم، وتسهل استفادة هذه الشركات من الهياكل الأساسية والتدريب والمعلومات والوساطة المالية؛

(د) تنمية القدرة على رسم الخرائط الجيولوجية، والاحتفاظ ببنك للبيانات المستكملة عن الموارد المعدنية، وتوفير البنية الأساسية المادية في المناطق المعروفة التي توجد بها معادن بهدف إثارة اهتمام القطاع الخاص بالتعدين؛

(هـ) التشجيع على التجهيز محلياً وإضافة القيمة على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال التنويع، ومساعدة كيانات التعدين الحرفية الصغيرة وغير النظامية على التحول إلى وحدات تعدين صغيرة نظامية.

2، إجراءات الشركاء الإنمائيين

(أ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لزيادة الاستثمار العام والخاص ونقل التكنولوجيا السلمية بينياً [بشروط ميسرة تشمل شروطاً تنازلية وتفضيلية] [بما يتفق مع حقوق الملكية الفكرية المنطبقة؛]

(ب) تقديم الدعم التقني لرسم الخرائط الجيولوجية وتجميع البيانات الأساسية عن الإمكانات المعدنية المحلية وتكييف المنتجات وإجراء دراسات السوق للمناجم الصغيرة والمتوسطة الحجم واقتناء التكنولوجيات الجديدة بواسطة كيانات التعدين الصغيرة واكتسابها المهارات وأساليب الإدارة العصرية بما في ذلك تسهيل الشراكات بين أقل البلدان نمواً ومستثمري القطاع الخاص.

زاي- التنمية الريفية والأمن الغذائي

61- يعتبر انعدام الأمن الغذائي أكثر المظاهر المألوفة في فقر سكان الريف والحضر على السواء في أقل البلدان نمواً ويعيش نحو ٧٠ في المائة من الفقراء الذين لا ينعمون بالأمن الغذائي في المناطق الريفية، وكثير منهم هم من صغار المزارعين الذين ينتجون لمجرد البقاء على قيد الحياة، أو من المعدمين الذين يحاولون بيع قوة عملهم. والقضاء على الفقر أمر حاسم في تحسين الحصول على أغذية. ويجب أن يكون الأمن الغذائي والتغذوي جزءاً من إطار أوسع للتنمية الريفية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي كثير من البلدان تكون النساء هي التي تنتج أكبر جزء من الأغذية ولكنهن بحاجة إلى الاعتراف بحقوقهن على الأراضي وبحقهن في ميراث الأراضي وذلك، من بين جملة أمور، من أجل الحصول على القروض والتدريب، والمعدات، وزيادة إنتاجية الأراضي والقدرة على إطعام أنفسهن وعائلاتهن. [وستبذل جميع الجهود من أجل التقدم في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية أي تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن [بنسبة النصف] بحلول عام ٢٠١٥]. [تتقل هذه الفقرة إلى المقطع المناسب] [كما أن ارتفاع نسبة الإصابة بالإيدز في المناطق الريفية له آثار مدمرة على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي ولا بد من معالجته].

62- وستكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

1، إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) استعراض خططها وبرامجها واستراتيجياتها الوطنية، ومراجعتها، على النحو المناسب، بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

- (ب) تقوية المؤسسات المحلية ووضع سياسات وتشريعات تنص على زيادة عدالة الحصول على الملكية والموارد الطبيعية وخصوصاً الأراضي والمياه ومصادر الأسماك والغابات، لكل من النساء والرجال؛
- (ج) تعزيز المؤسسات الداعمة للتنمية الزراعية والريفية وتسهيل تكيفها مع الظروف المتغيرة، وذلك بالتشاور مع المستفيدين وإيلاء الأهمية الواجبة للاختلافات بين الجنسين وغيرها من نواحي الاختلال في الحصول على الخدمات؛
- (د) تشجيع الصناعات الريفية كوسيلة لتحسين التكنولوجيا الزراعية وزيادة الدخل في الريف؛
- (هـ) دعم وتشجيع الأنشطة الإنمائية على مستوى القاعدة والتعاونيات الريفية ومبادرات الفلاحين؛
- (و) توفير تسهيلات الائتمان الريفي؛
- (ز) [الاستمرار في عملية تحرير التجارة، وتوسيع مصادر عرض الأغذية والتشجيع على الكفاءة في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى توسع النمو الاقتصادي والأمن الغذائي؛] [تنقل إلى الالتزام ٥)
- (ح) [تحسين البنية الأساسية للنقل وحرية تدفق المعلومات بهدف رفع كفاءة حركة الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز؛]
- (ط) [ضمان أن تكون التجارة الغذائية والزراعية ومجموع السياسات التجارية مؤدية إلى رعاية الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجارة زراعية منصف ويقوم على السوق؛] [تنقل إلى الالتزام ٥)
- (ي) وضع مشروعات تغذية متكاملة للشرائح الضعيفة من سكان أقل البلدان نمواً؛
- (ك) [ضمان حقوق النساء على الأراضي وميراث الأراضي].
- ٢٤، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) مساعدة البلدان على إعادة النظر في الخطط القومية أو صياغتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛
- (ب) [دعم جهود أقل البلدان نمواً لتطبيق الأمن الغذائي] [تقديم المعونة التقنية لأقل البلدان نمواً لتسهيل تطبيق الأمن الغذائي] وبرامج التنمية الريفية؛
- (ج) [تقديم الموارد المالية، وخصوصاً من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، لدعم وتحسين] [دعم البرامج والمبادرات في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من أجل تحسين] مرافق الائتمان الريفي، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف؛]
- (د) تسهيل تحقيق الأمن الغذائي من خلال المناهج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف [بما في ذلك الشراء من الأسواق الإقليمية في أقل البلدان نمواً؛]
- (هـ) [تقييم ومراجعة "القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية" الذي صدر في مراكش عام ١٩٩٤ واعتمده القمة العالمية للأغذية عام ١٩٩٦ من أجل ضمان حسن تطبيقه بصورة فعالة فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛] [للمناقشة مع الالتزام ٥)

- (هـ) (صيغة بديلة) [إنشاء صندوق متجدد بواسطة البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، على سبيل الأولوية الملحة] [مساعدة أقل البلدان نموا لمعالجة الاحتياجات الغذائية المتزايدة وما يرتبط بها من ارتفاع تكاليف واردات الأغذية ومساعدتها في إنتاج الأغذية محليا؛]
- (هـ) (صيغة بديلة) [مساعدة أقل البلدان نموا لمعالجة الاحتياجات الغذائية المتزايدة وما يرتبط بها من ارتفاع تكاليف واردات الأغذية ومساعدتها في إنتاج الأغذية محليا وذلك بتقييم قرارات مراكز ومراجعتها.]
- (و) [رفع مستويات المعونة الغذائية المقدمة لأقل البلدان نموا التي تواجه عجزا غذائيا مزمنا وتقديم المساعدة في إقامة نُظم الإنذار المبكر مع ضمان ألا تؤدي المعونة الغذائية إلى اضطراب الإنتاج الغذائي المحلي.]

الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية

63- ستظل التجارة مصدراً متزايد الأهمية لأقل البلدان نمواً من أجل توليد الموارد لتمويل النمو والتنمية استكمالاً لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة. ولا يزال نصيب التجارة في إجمالي الناتج المحلي مرتفعاً نسبياً في معظم تلك البلدان بالمقارنة مع بقية البلدان النامية. ولكن اشتراك أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية محدود جداً بسبب عدد من العوامل، وأخصها القيود الراجعة إلى جانبي الطلب والعرض، هذا مع عدم ملاءمة ظروف النفاذ إلى أسواق [البلدان المتقدمة] [الشركاء التجاريين] مما يؤثر في أكثر الحاصلات ذات الأهمية التصديرية ويفسر انخفاض حصتها من التجارة الدولية عام ١٩٩٨ إلى نسبة هامشية هي ٠,٤ في المائة. ومواجهة تزايد المنافسة في الأسواق العالمية هو أيضاً من التحديات الكبرى والمهمة في سياسات أقل البلدان نمواً، وستكون قدرتها على مواجهة هذا التحدي أمراً حاسماً في نجاحها في استراتيجيات الاندماج الإقليمي والعالمي. ولهذا يتطلب الأمر إجراءات ملموسة من تلك البلدان نفسها، ومن شركائها الإنمائيين من أجل التغلب على تلك القيود وتحويل التجارة إلى محرك قوي للنمو وللقضاء على الفقر، وإلى أداة فعالة للاستفادة من فوائد العولمة وتحرير التجارة. ولا تزال الإجراءات المتناسقة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب الإجراءات من جانب الحكومات، عنصراً أساسياً في إصلاح السياسات العامة. والاندماج في الاقتصاد العالمي هو شرط ضروري، ولكنه غير كاف، لاستدامة القضاء على الفقر في الأجل الطويل. ولن يمكن تحقيق اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي إلا بنهج متكامل، يشمل التجارة والسياسة الاقتصادية الكلية، وتنمية القطاع الخاص، والتمويل، والبنية الأساسية، والتعليم وسائر التدابير في جانب العرض. ويمكن أن يصبح التعاون الإقليمي المتوافق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف، مدخلاً مهماً أمام أقل البلدان نمواً لإدماج أنفسها في الاقتصاد العالمي والمساعدة على سير التحرير سيراً حسناً بفضل تعزيز المصادقية وشفافية إصلاحات السياسات. ويستطيع التكامل الإقليمي أن يساهم في توسيع حجم الأسواق وبذلك تصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

64- [ويجب أن يكون تنفيذ هذا الالتزام موجهاً بالكامل لمصلحة أقل البلدان نمواً مع مراعاة المصالح التجارية [البقية البلدان النامية] [لشركاء الإنمائيين].]

ألف- التجارة والسلع الأساسية والترتيبات التجارية الإقليمية

65- تتصل الإجراءات الواردة أدناه بالتجارة الخارجية والمجالات المتعلقة بها وبالسلع الأساسية وترتيبات التجارة الإقليمية، وينبغي قراؤها جنباً مع جنب مع السياسات والإجراءات الواردة تحت الالتزامات الأخرى.

١٤ إجراءات أقل البلدان نمواً

66- تشمل إجراءات أقل البلدان نمواً ما يلي:

- (أ) تعزيز الجهود الرامية إلى دمج السياسات التجارية في السياسات الإنمائية الوطنية الهادفة إلى القضاء على الفقر؛
- (ب) بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمجالات المتصلة بها مثل التعريفات والجمارك والمنافسة والاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال استخدام "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً"؛
- (ج) تحسين الانفتاح الاقتصادي وإمكانية التنبؤ بالسياسات، واتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة؛
- (د) تنمية القدرات البشرية والمؤسسية من أجل المشاركة بصورة فعالة ومدروسة في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن أجل إجراء مفاوضات فعالة في مجالات التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا وما يتصل بها من مجالات؛
- (هـ) إزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع تكاليف الصفقات، بما في ذلك من خلال جهود تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية بتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة؛

- (و) الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق وذلك بالتعرف على القطاعات الفردية الرائدة وتقويتها من أجل استغلال طاقة العرض الحالية والممكنة؛
- (ز) تنشيط التجارة وتنافسية الصادرات من أجل تسهيل اندماج المنشآت المحلية في الاقتصاد الدولي؛
- (ح) تكثيف التنوع الأفقي والرأسي بما في ذلك تجهيز السلع الأساسية الأولية تجهيزاً محلياً؛
- (ط) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل ترويج الصادرات، وتحسين البنية الأساسية للنقل من أجل تخفيض التكاليف وزيادة التدفقات التجارية مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً غير الساحلية وبلدان الجوار العابر؛
- (ي) تنفيذ تدابير تمكّن نساء أقل البلدان نمواً، وخصوصاً النساء أصحاب المشروعات، من الاستفادة من الفرص الناشئة عن إصلاح السياسة التجارية وتخفيف أي آثار سلبية قد تلحق بهن من هذه الإصلاحات؛
- 2' إجراءات الشركاء الإنمائيين
- 67- يهدف الشركاء الإنمائيون، من خلال إجراءات في المحافل المتعددة الأطراف المختصة، إلى جانب إجراءات أخرى، إلى ما يلي:
- 1' بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمجالات المتصلة بها مثل التعريفات والجمارك والمنافسة والاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال استخدام "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً"؛
- 2' مساعدة أقل البلدان نمواً في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية من أجل المشاركة بصورة فعالة ومفيدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تستطيع تلك البلدان الاستفادة إلى أقصى حد من منافع هذا النظام؛
- 3' مساعدة أقل البلدان نمواً على إزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع تكاليف الصفقات، بما في ذلك من خلال جهود تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية بتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة؛
- 4' مساعدة أقل البلدان نمواً على تكثيف التنوع الأفقي والرأسي بما في ذلك تجهيز السلع الأساسية الأولية تجهيزاً محلياً؛
- 5' [تقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة دعماً] لجهود أقل البلدان نمواً من أجل تحسين البنية الأساسية للنقل، وخصوصاً لجهود أقل البلدان نمواً التي هي بلدان جزرية وغير ساحلية من أجل تخفيض النفقات وزيادة التدفقات التجارية؛
- 6' [دعم جهود البلدان النامية، بفضل المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة من بين جملة أمور، من أجل تنشيط التعاون دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك التعاون من أجل تنشيط الصادرات، وتحسين البنية الأساسية للنقل، من أجل تخفيض النفقات وزيادة التدفقات التجارية، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً غير الساحلية وبلدان الجوار العابر؛]
- 7' مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها لتنفيذ تدابير تمكّن نساء أقل البلدان نمواً، وخصوصاً النساء أصحاب المشروعات، من الاستفادة من الفرص الناشئة عن إصلاح السياسة التجارية وتخفيف أي آثار سلبية قد تلحق بهن من هذه الإصلاحات؛

النفوذ إلى الأسواق

٨٤ إزالة [جميع] [الجديد من] الحواجز التجارية [وخصوصاً] [من بين جملة أمور] [التعريفات المرتفعة جداً وتسهيل التعريفات] التي تواجهها صادرات أقل البلدان نمواً في أسواق الشركاء التجاريين في البلدان المتقدمة في أقصر وقت ممكن [وعلى أي حال قبل عام ٢٠٠٣] وذلك من خلال: توفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق [لمعظم] [جميع] المنتجات التي يكون منشأها أقل البلدان نمواً وذلك بدون تعريفات "أو بتعريفات مجمدة" وإعائها من نظام الحصص] [إلى جانب برامج من عدة جهات مانحة مثل الإطار المتكامل بهدف رفع مستوى قدرات وطاقات الإنتاج والتصدير في أقل البلدان نمواً؛ وتبسيط وتنسيق قواعد المنشأ الموجودة بطريقة سليمة تساعد على بلوغ هدف هذه الأنظمة التفضيلية] [تبسيط وتنسيق] قواعد المنشأ القائمة في البلدان التي تمنح الأفضلية لأقل البلدان نمواً بما يساعد تلك الأخيرة على الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق الممنوحة لها وخصوصاً بالمنتجات ذات القيمة المضافة. ويجب أيضاً النظر في الاقتراحات التي تطلب من البلدان النامية أن تساهم في تحسين نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛

٩٤ [ضمان وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة وتسهيل التجارة الدولية]؛

المعاملة الخاصة والتفاضلية

١٠٤ تطبيق التدابير الخاصة والتفاضلية لمصلحة أقل البلدان نمواً تطبيقاً كاملاً وعلى سبيل الأولوية كما جاءت في المحضر الختامي لجولة أوروغواي. كما يجب النظر في تدابير جديدة لأقل البلدان نمواً كجزء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة؛

١١٤ الاستمرار في تحسين نظام الأفضليات المعمم من أجل [أقل البلدان نمواً] [جميع المستفيدين] ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بتقليل التعقيدات الإدارية والإجرائية [وبجعله التزاماً واجباً في القواعد التجارية الدولية]؛

١٢٤ [في إطار المفاوضات المناسبة يجب فحص إمكانية تقوية فاعلية أنواع الإعانات [الصناعية] التي لا تبرر التقاضي لمراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً]؛

١٣٤ [زيادة الدعم لرفع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، ويكون ذلك، من بين جملة أمور] ،بواسطة المساعدة الإنمائية الرسمية المهدفة إلى هذا القطاع و] وضع تدابير إضافية لحماية الإنتاج من الزيادة الكبيرة في الواردات ومن انخفاض أسعار الواردات بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية]؛

١٤٤ زيادة المساعدة التقنية على النحو المطلوب من أجل تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والنظر في جعل هذه المساعدة التقنية جزءاً لا يتجزأ من الالتزامات التي ستنتهي إليها المفاوضات التجارية المقبلة. كما أن التعاون التقني في المجالات المتصلة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة الدولية الموجودة والمقبلة يجب أن يكون مكملاً لإصلاحات السياسة التجارية في أقل البلدان نمواً؛

١٥٤ تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحواجز التجارية أمام التجارة وبتدابير الصحة والصحة النباتية بهدف الاستجابة للمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٦٤ لما كان بعض البلدان النامية، ومنها عدد كبير من أقل البلدان نمواً، ليس أعضاء في منظمة التجارة العالمية ينبغي تسهيل عملية الانضمام على أساس شروط تراعي مرحلة نمو هذه البلدان والمبادئ الأساسية في المعاملة الخاصة والتفاضلية؛

- 17' [السعي إلى الانتهاء مبكراً من وضع المعايير والإجراءات الدنيا للانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية؛ وفي الوقت نفسه دعم جهود تلك البلدان التي تحاول الانضمام الآن].
- (أ) يجب أن تكون جميع أقل البلدان نمواً التي ستتنضم إلى المنظمة مؤهلة تلقائياً للاستفادة من جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية القائمة الآن؛
- (ب) [بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الخاص في أقل البلدان نمواً وإلى مرحلة نموها وإلى احتياجاتها المالية والتجارية ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يمتنعوا، حيثما يكون مناسباً، عن طلب تنازلات في المفاوضات على نفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق بما يتفق مع نص وروح أحكام القرار الوزاري الخاص بتدابير لمصلحة أقل البلدان نمواً؛]
- (ج) [يجب إعفاء أقل البلدان نمواً التي تمر بمرحلة الانضمام من تحمل التزامات وتعهدات تجاوز ما هو منطبق على أقل البلدان نمواً التي هي أعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية؛]
- (د) يجب استمرار المساعدة الكافية والمعروفة سلفاً التي تقدم لأقل البلدان نمواً من أجل عملية الانضمام، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة؛
- (هـ) يجب تعجيل عملية انضمام أقل البلدان نمواً التي تمر بمرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

وضع المعايير ورقابة الجودة

- 18' الاستمرار في تقديم الدعم من أجل مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في المنظمات الدولية لوضع المعايير من أجل ضمان أخذ شواغلها في الاعتبار؛
- 19' تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تنمية البنية الأساسية لضمان مراقبة الجودة ومطابقة منتجاتها للمعايير الدولية؛
- 20' الانضمام إلى المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية [والوطنية] عند تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وغيرها من المعايير الفنية التي جاءت في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتجنب اتخاذ إجراءات من طرف واحد بطريقة لا تتماشى مع الاتفاق المذكور؛
- 21' [اتخاذ تدابير، تشمل التعويضات المالية، حيثما يكون مناسباً، بتخفيف آثار الخسائر التجارية التي تتحملها أقل البلدان نمواً كنتيجة لتدابير الصحة والصحة النباتية من طرف واحد التي لا تكون متماشية مع المعايير الدولية والخطوط التوجيهية الدولية؛]

السلع الأساسية

تكون أقل البلدان نمواً ضعيفة بوجه خاص أمام التقلبات الكبيرة في تدفقات الموارد وذلك بسبب تعرضها لصدمات خارجية في نسب التبادل التجاري. وليس الانخفاض الأخير في أسعار السلع الأساسية الأولية والارتفاع الكبير في أسعار النفط إلا مثالين جديدين على تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية على أفقر البلدان. ولهذا فإن تنويع القاعدة التصديرية من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على التغلب على واحدة من أهم نواحي الضعف في تنميتها. كما أن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ستستفيد من السياسات الهادفة إلى إنماء القطاع غير النظامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلك المجموعة من البلدان.

- 22' دعم بناء القدرات في مجالات البحث والتطوير وإنتاج السلع الأساسية وتجهيزها وتسويقها، وإضافة سلع أساسية غير تقليدية تتوافر لها فرص جديدة في أسواق متخصصة؛

- ‘23‘ دعم برامج التنويع في أقل البلدان نمواً، ويشمل ذلك تقوية الأنشطة التي يؤديها الحساب الثاني في الصندوق المشترك للسلع الأولية والبحث والتطوير التكمييين في مجالي الإنتاج والتجهيز الموجهين إلى صغار الحائزين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان؛
- ‘24‘ الاستمرار في تقديم الدعم التقني والمالي لزيادة الطاقات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وذلك بتنشيط الاستثمار وتنمية الموارد البشرية ورفع القدرات التقنية بهدف زيادة الصادرات السلعية من تلك البلدان؛
- ‘25‘ تقديم المساعدة، التي تشمل المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لتسهيل سير الأسواق الداخلية والإقليمية، المحررة؛
- ‘26‘ تشجيع مبادرات القطاع الخاص ودعم إقامة شركات مع الشركات الأجنبية بوصفها وسيلة، من بين جملة وسائل، لنقل مهارات الإنتاج والتسويق؛
- ‘27‘ دعم جهود تلك البلدان في بناء القدرات المؤسسية والتقنية للوصول إلى تقنيات وأدوات إدارة المخاطر بالطريقة الحديثة، والتمكن من استعمالها؛
- ‘28‘ الاستمرار في تقديم التمويل التعويضي لتخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية في تلك البلدان؛
- ‘29‘ دعم جهود أقل البلدان نمواً بتطوير الأسواق المتخصصة والاستفادة منها في سلع مثل المنتجات البستانية واللحوم والأسماك والمنتجات العضوية والمنتجات اليدوية إلى جانب المنتجات الثقافية؛

الترتيبات التجارية الإقليمية

- ‘30‘ مراعاة القيود الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً بسبب اختلاف مستوى نموها مراعاة تامة في ترتيبات التكامل الإقليمي، ودعم تلك البلدان لتزويد إنتاجها وقدرتها على العرض والتجارة، وقدرتها على اجتذاب الاستثمارات؛ ودعم عملية تحرير التجارة والاستثمار وسياسة إصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، وكذلك البرامج الموضوعية على المستوى الإقليمي لتعزيز منافع الاندماج بالنسبة لأقل البلدان نمواً وتقديم الدعم لمشروعات دون إقليمية مشتركة وعملية تضم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية التي تشارك في ترتيبات تجارية دون إقليمية بهدف زيادة المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً من التكامل؛
- ‘31‘ الاستفادة من المرونة المنصوص عليها في القواعد التجارية المتعددة الأطراف والخاصة بترتيبات التجارة الإقليمية التي تضم أقل البلدان نمواً بهدف رعاية اندماجها في الاقتصاد العالمي بطريقة سلسلة ومفيدة؛

الإطار المتكامل وسائر أشكال التعاون التقني المتصلة بالتجارة

- ‘32‘ إدماج التجارة والمساعدة التقنية المتصلة بها في استراتيجيات قطرية النوعية؛
- ‘33‘ تطبيق الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً تطبيقاً سريعاً وفعالاً مع مراعاة النموذج الرائد؛
- ‘34‘ تشجيع المساهمات الجديدة والإضافية للصندوق الاستثماري الخاص بهذا الإطار وتقديم تمويل مستقر ومعروف مقدماً من أجل تنفيذ الإطار المتكامل، على أن يشمل ذلك حيثما كان مناسباً النظر في زيادته من الميزانيات العادية للوكالات الأساسية، ومن برامج ثنائية أيضاً؛

35' الاستمرار في تطبيق البرامج القائمة للمساعدة التقنية المنسقة المتصلة بالتجارة مثل البرنامج المشترك المتكامل للمساعدة التقنية، وذلك بتقديم مساعدة منتظمة ومستمرة له والنظر في توسيعه ليشمل بلدانا أفريقية أخرى من أقل البلدان نمواً؛

36' تقديم مساعدة تقنية ومالية لمساعدة أقل البلدان نمواً على خلق القدرات البشرية والمؤسسية في الإنتاج والتجهيز وزيادة القيمة المضافة محلياً، وأساليب التسويق والإدارة في التجارة الدولية.

باء- الخدمات

68- تتزايد أهمية بعض الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل والتجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، سواء كمصدر مباشر للتدج الأجنبي أو لتوسيع قاعدة الإنتاج وتوزيع الصادرات. والخدمات القابلة للتداول مهمة لجميع البلدان النامية، ولا سيما للبلدان الجزرية الصغيرة من تلك المجموعة من البلدان إذ أن قدرتها على إنتاج البضائع قدرة محدودة. وسيكون تطوير أسواق متخصصة للسلع والخدمات التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بميزة نسبية فرصة أمام تلك البلدان لتوزيع صادراتها.

69- تكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

1' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تشجيع تقوية وتطوير الخدمات المحلية والدولية، بما في ذلك الخدمات الجديدة والناشئة مثل تلك التي تعتمد على الاتصالات وعلى تقنيات معلومات الاتصالات وخدمات تجهيز البيانات؛

(ب) تحسين كفاءة مرافق البنية الأساسية وزيادتها دعماً لتجارة الخدمات؛

(ج) إقامة الإطار القانوني والمؤسسي المناسب دعماً لتطوير القدرة المحلية على عرض الخدمات ولضمان قيام بيئة تنافسية؛

(د) تنشيط التجارة الإقليمية في الخدمات بين البلدان النامية من خلال تنسيق التشريعات في قطاعات خدمات مختارة من أجل تحريرها إقليمياً؛

(هـ) [الاستمرار في عملية إصلاح السياسات، بما في ذلك تحرير التجارة، وتوسيع مصادر عرض الأغذية، والنشجيع على الكفاءة في الإنتاج الزراعي مما يوسع من النمو الاقتصادي والأمن الغذائي؛]

(و) ضمان أن تكون سياسات التجارة الزراعية والغذائية والسياسات التجارية الشاملة مودية إلى رعاية الأمن الغذائي للجميع بفضل نظام تجارة زراعية منصف ويعتمد على السوق؛

2' إجراءات الشركاء الإنمائيين

(أ) دعم جهود فرادى البلدان المذكورة، بالمساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة، لتطوير البنية الأساسية للخدمات القابلة للتداول التي تتمتع فيها بميزة نسبية؛

(ب) مساعدة تلك البلدان في جهودها لتحسين تنشيط الصادرات وتسويقها؛

(ج) دعم جهود تلك البلدان في تحديث المرافق والمعدات، وفي رفع مستوى المهارات في تقنيات المعلومات، ويشمل هذا الدعم نقل التكنولوجيا إلى قطاعات الخدمات بما يتمشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية المنطبقة؛

- (د) تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً لتقوية جهازها المصرفي المحلي وبقية الخدمات المالية حتى تصبح قادرة على التنافس؛
- (هـ) تقديم مساعدة مالية تقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى أقل البلدان نمواً لرفع قدرتها على عرض الخدمات القابلة للتداول، ولا سيما في السياحة والنقل الجوي وغيرها من القطاعات ذات الأهمية لتلك البلدان؛
- (و) إزالة القيود وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق أمام صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات منظمة التجارة العالمية المنطبقة وفي المجالات ذات الأهمية التصديرية لتلك البلدان.

جيم- الحد من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية

70- تكون أقل البلدان نمواً أكثر تعرضاً من بقية البلدان النامية، وبطريقة هيكلية، للصدمات الاقتصادية الخارجية. كما أن تلك البلدان تعاني من نتائج الاضطرابات الرئيسية الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ومن زيادات أسعار الواردات الحساسة مثل مشتقات الطاقة. كما أن سيطرة قطاع وحيد من سلع رئيسية أو من خدمة وحيدة هو الشكل الرئيسي في صادرات تلك البلدان مما يجعل اقتصاداتها أكثر تعرضاً للصدمات الطبيعية أو الاقتصادية المعاكسة.

71- وستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على الخطوط التالية:

- 1، 'إجراءات أقل البلدان نمواً'
- (أ) اتباع سياسات متوازنة تسعى إلى تقليل انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي أثناء تشجيع التحرير التدريجي؛
- (ب) توفير شبكات أمان تحمي الفقراء والمستضعفين من السكان من عواقب الصدمات الخارجية؛
- (ج) تكثيف الجهود لتحسين التنافسية الدولية، ويشمل ذلك تدابير تيسير التجارة واستخدام التجارة الإلكترونية وغيرها من التسهيلات القائمة على التكنولوجيا الحديثة؛
- (د) تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تكون أقل تعرضاً للصدمات الاقتصادية الخارجية المعاكسة، استناداً إلى المزايا النسبية المحلية. ويجب أداء جهود التنويع ضمن أسلوب أوسع ومتكامل؛
- (هـ) تقوية الجهاز المالي المحلي من خلال تطبيق إطار مناسب من القواعد والنظم ويشمل ذلك الآليات الوافية للإشراف والحماية.

2، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين'

- (أ) الاستمرار في السياسات التي تضمن الحد إلى أدنى ما يمكن من مخاطر الصدمات الاقتصادية الخارجية وتشجيع قيام مناخ اقتصادي دولي أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ؛
- (ب) الاستمرار في تقديم مساعدة مالية قصيرة الأجل في حالات الطوارئ، بما في ذلك دعم ميزان المدفوعات من خلال المؤسسات المناسبة، وذلك بغرض مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة نتائج الصدمات الاقتصادية الخطيرة؛

(ج) مساعدة تلك البلدان في جهودها لتقوية جهازها المالي.

الالتزام ٦: الحد من الضعف والحفاظ على البيئة

72- التهديدات طويلة الأجل التي تتعرض لها البيئة العالمية هي موضع قلق لجميع البلدان، وهناك حاجة ملحة إلى معالجة هذه القضية على أساس المسؤولية المشتركة والتفاضلية. وتتأثر أقل البلدان نمواً تأثيراً حاداً بمجموعة متنوعة من الصدمات الطبيعية، بما فيها الكوارث الطبيعية، إلى جانب معوقات هيكلية خطيرة وهي حساسة للظواهر البيئية العالمية مثل فقد التنوع الأحيائي والآثار السلبية لتغير المناخ التي تؤدي، من بين جملة أمور، إلى زيادة الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى البحر. وتساهم تلك البلدان في الوقت الحاضر أقل مساهمة في انبعاث غازات الدفيئة، في حين أنها الأكثر تعرضاً والأقل قدرة للتكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية. ويولد هذا الضعف عدم يقين كبير ويضعف احتمالات التنمية أمام تلك البلدان، وهذه النواحي تكون أشد تأثيراً عند الفقراء وخصوصاً النساء والأطفال. كما أن تدهور البيئة في أقل البلدان نمواً ينشأ من الفقر الذي يحرم الأسر ومجتمعات القرى أو المنشآت من الوسائل والتقنيات المطلوبة للحفاظ على البيئة. ويجب أن تكون الأولوية الشاملة أمام أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين هي القضاء على الفقر. والقضاء على الفقر مطلب لا غنى عنه في التنمية المستدامة ولا بد من معالجته بطريقة متكاملة وشاملة.

ألف- حماية البيئة

73- يجب أن يكون أساس الإجراءات هي الأهداف النوعية الخاصة بأقل البلدان نمواً والتي حددها جدول أعمال القرن ٢١ وقمة ريو + ٥، والالتزامات التي جاءت في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

74- وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) [تطبيق] وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في مساعدة الشركاء الإنمائيين بحلول عام ٢٠٠٥ من أجل قلب اتجاهات خسارة الموارد البيئية الوطنية بحلول عام ٢٠١٥؛]
- (ب) زيادة الجهود لضمان حدوث استجابة متكاملة للمعوقات البيئية والاقتصادية، في ضوء المعوقات البيئية والاقتصادية النوعية في كل بلد وحالة الفقر والتعرض للصدمات في البلد؛
- (ج) تعزيز القدرة المؤسسية والتقنية لتشجيع النمو المستدام والتنمية المستدامة من خلال زيادة قدرة واضعي السياسات على وضع وتنفيذ التشريعات المناسبة وخطط إدارة البيئة؛
- (د) دعم الدور الهام الذي تؤديه المرأة في إدارة الأراضي والغابات وفي اختيار التكنولوجيا المناسبة ونشرها؛
- (هـ) تشجيع أنشطة التوعية والدعوة بزيادة الاعتماد على المجتمعات المحلية ومعارفها وممارساتها التقليدية، وعلى المجتمع المدني والمؤسسات التربوية؛
- (و) بناء قدراتها حتى تستطيع الاستجابة على نحو واثق للتحديات البيئية الموجودة والجديدة؛
- (ز) التعرف على نواحي الضعف الخاصة وعلى تدابير التكيف الممكنة التي يجب أن تندمج بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية للبلد، بما في ذلك برامج التعاون الإنمائي.

٢' إجراءات الشركاء الإنمائيين

- (أ) الاستمرار في إتاحة موارد مالية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر الجديدة والإضافية، بكمية كافية يمكن التنبؤ بها، والموارد التقنية وغيرها، وتيسير وتمويل الحصول على التقنيات السليمة بيئياً ونقلها بشروط ميسرة، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه تبادلياً، ودعم جهود أقل البلدان نمواً لحماية البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة؛

- (ب) تنفيذ مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ويكون ذلك بعدة أمور منها، حيثما يكون مناسباً، منح أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً في الحصول على الدعم الدولي، وتسهيل تنفيذ الإجراءات ذات الصلة التي أوصى بها برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تشترك فيها هذه الشركاء، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويستلزم ذلك، من بين جملة أمور، تحويلات مالية وجهوداً لبناء القدرات بما في ذلك من أجل تنمية موارد الطاقة الحديثة وغير الملوثة، والتقنيات المحسنة في مصادر الطاقة التقليدية التي تشمل حطب الوقود وخصوصاً في المناطق الريفية، والعمل على نشر هذه التقنيات الحديثة؛
- (ج) تجديد التزام المجتمع الدولي نحو أقل البلدان نمواً بالاستمرار في دعم صياغة سياسات بيئية وطنية، وتنمية الموارد البشرية وقدرات المؤسسات وإنشاء قواعد البيانات البيئية؛
- (د) دعم تقوية قدرة تلك البلدان على الاشتراك في المفاوضات البيئية الدولية؛
- (هـ) [دعم] تقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة لجهود البلدان النامية لوضع [لتنفيذ] استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في كل بلد بحلول عام ٢٠٠٥ من أجل قلب الاتجاهات الحالية في خسارة الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥؛]
- (و) دعم أقل البلدان نمواً في جهودها لإدماج العنصر البيئي في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- (ز) مساعدة أقل البلدان نمواً في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة التحديات البيئية.

باء- تخفيف شدة التأثير بالصدمة الطبيعية

75- يجب في الإجراءات التي تتخذ بعد حالة الطوارئ، بالاعتماد على آليات فعالة ومرنة، أن تسهّل الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية، وأن تساعد على إعادة اندماج السكان المضطربين اندماجاً اجتماعياً واقتصادياً، وأن تستبعد بقدر الإمكان أسباب الأزمة، وتدعم المؤسسات والأدوار التي تضطلع بها الوحدات المحلية والوطنية في صياغة سياسة للتنمية المستدامة. وينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين تشجيع اشتراك القطاع الخاص في مجالات يكون من بينها تخفيف أثر الكوارث والاستعداد لها.

76- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

١٠٠١ إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) تعزيز سياسات وآليات التخفيف من آثار الكوارث، مع التركيز بصورة خاصة على الفقراء، ولا سيما النساء والأطفال، وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في تخفيف أثر الكوارث وفي نُظم الإنذار المبكر وفي جهود التأهب والإغاثة؛
- (ب) مواصلة أو تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الآليات الوطنية للإنذار المبكر والتنبيه، وتنفيذ التدابير الوقائية وتوعية القطاعات المعنية بالسكان بفوائد التأهب للكوارث ومنعها؛
- (ج) وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة لتخفيف أثر الكوارث وللتأهب لها. ويجب أن تستجيب هذه السياسات أيضاً للكوارث الطويلة الأمد التي تبدأ ببطء مثل الجفاف والتي يكون لها في كثير من الحالات آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية خطيرة جداً؛

- (د) النظر في إنشاء أدوات مالية ابتكارية، مثل نُظم التأمين الخاصة، من أجل تسهيل إعادة التعمير بعد الكوارث بغية الحفاظ على مستويات المعيشة والقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً؛
- ‘2، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) إعطاء الأولوية في الاهتمام لأقل البلدان نمواً عند وضع البرنامج الموضوعي والترتيبات المؤسسية لتنفيذ الاستراتيجية الدولية الجديدة للحد من الكوارث؛
- (ب) تقديم المساعدة من أجل التخفيف من آثار الكوارث، بناء على طلب البلدان المضرومة، ومن أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على وضع تصورات لتخفيف أثر الكوارث ووضع تدابير حماية وخطط للطوارئ؛
- (ج) دعم أقل البلدان نمواً لزيادة قدرتها على الاشتراك بطريقة فعالة في الشراكات الإقليمية والدولية للإنذار المبكر وتخفيف حدة الكوارث والاستجابة لها، والاستفادة من تلك الشبكات، ويشمل ذلك التقنيات التي تعمل بالسواتل؛
- (د) تقاسم المعلومات المفيدة عن العمليات في حالات الكوارث، بما في ذلك بيانات السواتل على أوسع نطاق ممكن ضمن المجتمع الدولي للإغاثة من الكوارث، وذلك من خلال البرامج المناسبة مثل موقع الأمم المتحدة ReliefWeb.

الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية

77- [[من شأن مناخ التمكين الذي يقوم على حل المنازعات سلمياً واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية أن يكون أفضل سياق من أجل] [تعبئة الموارد المحلية والدولية] [يمكن أن يجري في بيئة تمكين ديمقراطية] عند وجود شبكة مناسبة من المؤسسات المالية والقانونية والإدارية القوية التي يمكن الاعتماد عليها. وهو يتطلب تعريف مجموعة من الأولويات الحكومية الواضحة والمتناسقة، وسياسات اقتصادية كلية سليمة، وإدارة الإيرادات والمصروفات الحكومية إدارة كفوة، حسن تخصيص الموارد وحوافز لتشجيع الادخار الخاص و[[إعادة رؤوس الأموال إلى بلدها الأصلي] إصلاحات ضريبية وإطار متين لتنفيذ برامج الاستقرار أو الإصلاح الاقتصادي].

78- وتدعو الحاجة فوراً إلى تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الأولويات والمقاصد وبلوغ الأهداف التي يتضمنها برنامج العمل الحالي من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. بيد أن المجال محدود جداً في المستقبل المنظور لتلبية الاحتياجات المتعددة لتمويل التنمية في تلك البلدان بواسطة الموارد المحلية وذلك بسبب بطء النمو أو الركود الاقتصادي وانتشار الفقر وضعف قطاع الشركات المحلي. وتتطلب الاحتياجات الاستثمارية الضخمة في تلك البلدان ضرورة توفير موارد جديدة وإضافية وخصوصاً [المزيد من] المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان دعماً لبرامج العمل الوطنية التي تشمل استراتيجيات القضاء على الفقر.

79- وفيما يلي الأهداف والغايات الرئيسية التي يجب السعي إليها:

- (أ) توفير تدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً للوصول [إذا أمكن] [بحلول عام ٢٠٠٥] إلى الأهداف التي ستأتي فيما بعد في الفقرة ٨٥ وفي برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً؛
- (ب) ضمان موارد كافية لمواجهة تكاليف تنفيذ المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- (ج) [الموافقة على إلغاء] [النظر في كل حالة على حدة في إلغاء] [بدون أي تأخير جديد وعلى كل الأحوال قبل حلول عام ٢٠٠٥] جميع الديون الرسمية الثنائية [والمتعددة الأطراف] لجميع أقل البلدان نمواً التي [وصلت إلى نقطة اكتمال المبادرة المذكورة] التي تكون مؤهلة للاستفادة من المبادرة؛
- (د) تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من التأخير والموافقة على إلغاء جميع الديون الحكومية الثنائية لتلك البلدان مقابل إثباتها الالتزام بالقضاء على الفقر؛
- (هـ) [تخفيف الديون عن أقل البلدان نمواً التي ليست داخلة في المبادرة المذكورة وذلك بحلول عام ٢٠٠٥]؛
- (هـ) (صيغة بديلة) [[النظر في [كل حالة على حدة في] تخفيف الديون [الثنائية] عن أقل البلدان نمواً التي ليست مؤهلة للاستفادة من المبادرة المذكورة والتي تواجه صعوبات في خدمة الدين والتي تنفذ سياسات اقتصادية كلية وسياسات اجتماعية سليمة تهدف إلى تخفيف حدة الفقر]؛
- (و) التشجيع على مزيد من التدفقات غير الحكومية إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التدفقات الاستثمارية.

ألف- تعبئة الموارد المحلية

80- مفتاح تعبئة المزيد من الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي هو إقامة أساس هيكلي متين يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في حصة الفرد من النمو.

1، 'إجراءات أقل البلدان نمواً

81- تشمل جهود أقل البلدان نمواً ما يلي:

- (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط المدخرات المحلية، بهدف زيادة معدل الادخار المحلي؛
- (ب) إنشاء أجهزة مالية كفؤة ومناسبة، بما في ذلك التمويل البسيط، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي مناسب؛
- (ج) إقامة روابط أقوى بين القطاع المالي والأهداف والأولويات الإنمائية؛
- (د) تشجيع الآليات المالية التجارية مثل برامج القروض البسيطة من أجل تعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المالية للفقراء، ومنهم صغار الحائزين والعاملون لحساب أنفسهم، وخصوصاً النساء، ضمن إطار قانوني وتنظيمي مناسب؛
- (هـ) تعزيز الجهود لتنفيذ نظم الحيطرة التي تخضع لها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية وتزويد المصارف المركزية وغيرها من أجهزة الرقابة بما يناسب من السلطة القانونية والقدرة الإشرافية والرقابية لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المنطبقة؛
- (و) الاستمرار في تحسين الأداء والقدرة التنافسية لمصارف القطاعين العام والخاص على السواء وذلك من خلال إعادة الرسملة، وتوفير التدريب على الإدارة، وتعزيز ممارسات المحاسبة والمراجعة وتطوير نظم حديثة لمعلومات الإدارة [وبخاصة القطاع المصرفي تدريجياً على النحو المناسب؛]
- (ز) [تحسين الكفاءة والعدالة في نظم تحصيل الضرائب] بهدف توسيع قاعدة الجباية بحيث ما أمكن وتعزيز الفاعلية والشفافية في الإنفاق العام؛]
- (ح) وضع سياسات نشيطة تسعى إلى اجتذاب رأس المال الهارب للعودة من الخارج؛
- (ط) منع الفساد والرشوة وغسيل الأموال وتحويل الأموال بصورة غير شرعية وغير ذلك من الأنشطة المشروعة من جانب كيانات القطاع العام والخاص على السواء.

2، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين

82- يعمل الشركاء الإنمائيون على ما يلي:

- (أ) دعم جهود أقل البلدان نمواً للتأكد من أن المعونة وتدابير تخفيف الديون ستدعم جهود تعبئة الموارد المحلية ولا تقوضها. ويستلزم ذلك اهتماماً دائماً بإنتاجية واستدامة الاستثمارات التي تمولها المعونة، فضلاً عن الوعي بالآثار الضريبية المترتبة على المعونة وتخفيف الديون؛

- (ب) تنشيط الآليات التي تسمح بزيادة تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً للاستفادة من موارد المعونة؛
- (ج) دعم جهود أقل البلدان نمواً في مجالات إصلاح القطاع المالي وتطويره وفي تحسين حصول الفقراء على القروض؛
- (د) مساعدة جهود جميع البلدان النامية لتقوية قدرة مؤسساتها وإطاراتها التنظيمية لمنع الفساد والرشوة وغسيل الأموال وتحويل الأموال بصورة غير شرعية وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلي؛

باء- المعونة وفعاليتها

83- رغم أن السياسات المحلية تستطيع أن تنتج آثاراً إيجابية في تعبئة الموارد المحلية فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل مصدراً حاسماً لبلوغ الأغراض والأهداف والغايات التي جاءت في برنامج العمل الحالي. ومن الضروري النظر نظرة كاملة للجوانب الكمية والنوعية في المعونة وفي تنسيقها تنسيقاً فعالاً. ومن الشروط الضرورية لبلوغ هذا الهدف وتقليل الاعتماد على المعونة في أقل البلدان نمواً تحسين حجم المعونة وتحسين فعاليتها. كما أن زيادة الملكية الوطنية من خلال تحسين إدماج المعونة الخارجية في البرامج الاقتصادية الكلية والقطاعية تعتبر أمراً حاسماً، شأنه شأن قواعد المحاسبة والمراجعة والإدارة السليمة. ويمكن أن تكون برامج العمل الوطنية هي الإطار المناسب لأداء هذه المهمة.

1، 'إجراءات أقل البلدان نمواً

84- تسعى أقل البلدان نمواً إلى:

- (أ) وضع الأنظمة الحكومية الضرورية للمحاسبة والمراجعة ووضع ميزانيات متناسقة وخطط للإنفاق متوسط الأجل وذلك في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- (ب) إدماج المعونة في الخطط والأولويات الوطنية وتنسيقها معها وتعزيز القدرة الإدارية؛
- (ج) تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بالحوار بين الحكومة وأصحاب الشأن في البلد، وتحديثها بانتظام بنفس الطريقة بما يدعم سياسة الملكية الوطنية؛
- (د) التعرف على القطاعات التي يمكن أن يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية فيها أكبر تأثير منشط لجهود استئصال الفقر ورعاية النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛
- (هـ) إنشاء نظم معلومات، بمساعدة من الشركاء الإنمائيين، لرصد استخدام الموارد الخارجية وفعاليتها هذا الاستخدام، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (و) دعم الترتيبات المؤسسية التي تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2، 'إجراءات الشركاء الإنمائيين

85- تطبق البلدان المانحة الإجراءات التالية التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً:

- (أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً: تواصل القيام بذلك وتزيد من جهودها؛

- (ب) البلدان المانحة الأخرى التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة؛ تتعهد ببلوغ الـ ٠,٢٠ على وجه السرعة؛
- (ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت بتحقيق هدف الـ ٠,١٥ في المائة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد إما بتحقيق هذا الهدف في السنوات الخمس القادمة أو ببذل قصارى جهدها للإسراع في سعيها إلى بلوغ هذا الهدف؛
- (د) أثناء فترة برنامج العمل، تقوم البلدان المانحة الأخرى: ببذل أكبر الجهود فردياً لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بحيث يؤدي ذلك إلى ازدياد مساعدتها الجماعية إلى أقل البلدان نمواً بشكل كبير؛
- (هـ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لإقامة نُظم معلومات تسجل، على مستوى البلد المستفيد المؤشرات وغيرها من المعلومات المفيدة عن فعالية المعونة ليطلع عليها فرادى المانحين ومجتمع المانحين بأكمله، وذلك بتقديم العتاد اللازم لإنشاء نُظم المعلومات هذه والتدريب على استخدامها وصيانتها.
- 86- [من أجل التجاوب على نحو جيد مع البرامج الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، على أساس متفق عليه تبادلياً] تسعى الجهات المانحة إلى:
- (أ) [استمرار التحرك نحو] [الاستمرار بطريقة سريعة] في فك قيود المعونة إلى أقل البلدان نمواً [بما يتفق مع المناقشات التي دارت في لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي]؛
- (ب) تحسين شفافية المعونة من خلال عمليات الاستعراض الداخلية وعمليات استعراض الأقران في اللجنة سالفة الذكر. ويجوز في هذه الاستعراضات فحص المؤشرات التي تكشف عن نوعية المساعدة وكميتها؛
- (ج) [السعي إلى الوصول إلى توافق آراء دولي عن كيفية قياس التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، مما يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تقوية دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تخفيف حدة الفقر في العالم]؛
- (د) التشجيع على زيادة مشاركة البلدان المستفيدة في المناقشات بشأن سياسة المعونة الدولية من أجل تقوية الشراكات وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية؛

87- [ويمكن أن تتضمن مؤشرات الأداء ما يلي:

- 1- تأثير الإنفاق من المعونة (بعض المؤشرات النموذجية)؛
- 2- نسبة المعونة التي تُنفق في البلدان المتلقية لها؛
- 3- نسبة الإنفاق من المعونة على الأولويات المتفق عليها مع حكومات أقل البلدان نمواً؛
- 4- الفرق بين الالتزامات بتقديم المعونة والإفراج الفعلي؛
- 5- نسبة المعونة المقدمة بصورة غير مقيدة؛
- 6- الإطار الزمني للالتزامات المعونة؛
- 7- استجابة الجهات المانحة لطلبات المعلومات من البلدان المتلقية؛
- 8- نسبة الإنفاق من بند الخبراء في المعونة الفنية على الخبراء الوطنيين.]

جيم- الدين الخارجي

88- كان استمرار الدين الخارجي في [كثير من/معظم أقل البلدان نمواً] [يعوق/يشكل عنصراً يؤثر تأثيراً سلبياً في] [تتميتها] [ولا زال يعوق النمو والقضاء على الفقر ويهدد بتقويض الالتزام السياسي الأساسي بتحقيق الإصلاح]. وتلتهم خدمة الدين جزءاً كبيراً من موارد الميزانية النادرة [وهي نسبة يمكن توجيهها إلى مجالات إنتاجية واجتماعية] كما أن استمرار الديون يضر بالمنح الاستثماري الداخلي والخارجي. ويتفاقم الوضع بسبب تأثير الاضطرابات المالية الخارجية، وتقلبات

حصيلة الصادرات، وزيادة أسعار الواردات الضرورية] ورغم التدابير [الكبيرة] التي اتخذت لتخفيف الديون منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً فإن عبء ديون هذه البلدان [كمجموعة] قد زاد.

89- وتحتاج مشاكل الديون الخطيرة في [معظم/كثير من] أقل البلدان نمواً إلى حل شامل يستند إلى إجراءات دولية ووطنية. [وتشمل تدابير المطلوبة لهذا الغرض تنفيذ المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون [تنفيذاً كاملاً وسريعاً وفعالاً] [تدابير معالجة الأسباب الهيكلية للمديونية] [زيادة التدفقات الرسمية - تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية] [إلغاء الديون بالكامل/تدابير تخفيف الديون] و[تدابير لمعالجة الأسباب الهيكلية للمديونية] بهدف التأكد من ألا تعود تلك البلدان مرة أخرى إلى التأخر في السداد] [يمكن نقل هذا الجزء إلى جزء الإجراءات]. ويعتبر تطبيق هذه الإجراءات تطبيقاً كاملاً أمراً حاسماً [ووجب [ويمكن] [ويلزم] توسيع تطبيق هذه الإجراءات [بسرعة] إلى جميع [سانر] أقل البلدان نمواً من خلال تقديم موارد جديدة وإضافية] [يمكن نقل هذا الجزء إلى جزء الإجراءات]. ومن شأن الإجراءات [الجديدة] التي يتخذها الداننون الثنائيون والمتعدو الأطراف لتخفيف الديون بطريقة أسرع وأعمق وأوسع عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تكون خطوات مفيدة نحو حل مشاكل الديون الخطيرة. والخطوات التي اتخذتها مجموعة المانحين، وخصوصاً أعضاء نادي باريس وغيرهم من الداننين الثنائيين، لمعالجة مشاكل الدين الخارجي هي خطوات موضع ترحيب. وستهدف أقل البلدان نمواً المدينة إلى تعظيم الفوائد من تخفيف الدين وذلك [بمحاولة إنشاء/إنشاء] إطار وطني منتج يساهم في القضاء على الفقر وفي تعجيل النمو الاقتصادي ونمو الصادرات وزيادة الاستثمارات وتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والإنتاجية والمدخرات والتنافسية الدولية [يمكن نقل هذا الجزء إلى جزء الإجراءات] [وإلى أن يتحقق الإلغاء الكامل للدين] [يجب أن يكون هناك رصد مستمر - يجب استمرار جهود الرصد] واستعراض إمكان استدامة ديون أقل البلدان نمواً على أساس معايير [مناسبة و] موضوعية [كجزء من تعهدات البنك الدولي] [والتحليلات مستقلة من أجهزة مستقلة لديها صفة تمثيلية أوسع وتشمل أقل البلدان نمواً]. [يمكن نقل هذا الجزء إلى جزء الإجراءات]

(العناصر التي تدرج في جزء الإجراءات)

إجراءات أقل البلدان نمواً

يجب أن تبذل تلك البلدان جهوداً للالتزام باستراتيجيات تخفيف حدة الفقر حتى تحصل على تخفيف الدين بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

إجراءات الشركاء الإنمائيين:

يتطلب التنفيذ الكامل للمبادرة المذكورة، وهي أكثر التدابير تقدماً من أجل تخفيف الديون، موارد مالية كبيرة.

توفير الموارد الإضافية اللازمة للوفاء بالاحتياجات المالية المقبلة للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على أساس تحمل العبء بصورة منصفة وعادلة.

ويجب أن يتحمل الداننون الرسميون من غير أعضاء نادي باريس نصيبهم من تدابير تخفيف الديون، خصوصاً في المبادرة المعززة المذكورة.

90- وستكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

إجراءات أقل البلدان نمواً

'1

(أ) يكون الإغفاء من الديون أكثر فعالية إذا تم في إطار سياسة وطنية سليمة يساهم بفعالية في القضاء على الفقر ويعزز تسريع النمو الاقتصادي، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية ووضع إطار ميزانية متوسطة الأجل وإدخال التكاليف الهيكلية (سويسرا) ونمو الصادرات وزيادة الاستثمار والقدرات الإنتاجية والعمالة والإنتاجية والمدخرات والقدرة التنافسية الدولية؛ (ملحوظة: تنقل هذه الفقرة الفرعية إلى نهاية الفقرة ٨٩ (الولايات المتحدة) (ملحوظة: تحذف الفقرة الفرعية (أ) (مجموعة الـ ٧٧))

- (ب) ينبغي أن تبذل أقل البلدان نمواً جهوداً لاستخدام (النرويج) الموارد المفرج عنها عند تخفيف عبء الديون والموارد الأخرى الخاصة بتمويل التنمية يجب أن تستخدم (النرويج) استخداماً يراعي تماماً مصالح الفقراء ويعزز أيضاً النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والإدماج المفيد لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى إدامة وتكثيف جهودها الرامية إلى تحسين قدرتها على إدارة الديون واتخاذ الحيلة الواجبة عند عقد التزامات اقترض جديدة؛
- (ب) (صيغة بديلة) يجب الإسراع في صياغة أوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر وتنفيذها بمشاركة كاملة من المجتمع المدني والمانحين. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات هي المرشد عند استخدام جميع المساعدة الإنمائية والموارد التي ستتوافر بفضل تخفيف الديون (الولايات المتحدة)
- (ج) نظراً للترابط المتزايد بين تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر، فلا بد من ضمان سيطرة فعالية لأقل البلدان نمواً في كلا المجالين. ويمكن تيسير ذلك باتخاذ تدابير مشتركة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية إلى أن يحدث إلغاء كامل للديون تطبق أقل البلدان نمواً تدبيراً عاجلاً بالعمل المشترك مع شركائها الإنمائيين (مجموعة الـ ٧٧) بهدف وضع ترتيب يتسم بالشفافية تشترك فيه الحكومة وغيرها من الجهات المعنية المحلية في البلدان المدينة وداننوها، وتكون الغاية منه تقييم مشكلة ديونها (مجموعة الـ ٧٧) تقيماً موضوعياً وشاملاً يشمل مدى قدرتها على تحمل الديون والمستويات اللازمة لتخفيف عبء هذه الديون (مجموعة الـ ٧٧)، وكذلك تقييم فعالية التزام أقل البلدان نمواً والإجراءات المتخذة للقضاء على الفقر. وينبغي دعم هذا الترتيب باستعراض مستقل لمسائل الديون الخارجية والقضاء على الفقر. ويمكن عمل ذلك على أساس أوراق الاستراتيجية المذكورة مع التأكيد بشدة على البرامج الاجتماعية التي تستخدم الموارد المالية التي أفرج عنها بفعل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. (سويسرا) وينبغي دعم هذه التدابير باستعراض مستقل لمسائل الديون الخارجية والقضاء على الفقر (النرويج)
- (ج) (صيغة بديلة) يجب بصفة منتظمة استشارة جميع الداننين بشأن التغيرات في حالة الديون. (الولايات المتحدة)
- (د) يجب تعزيز وتكثيف جهود قدرات إدارة الدين؛ (الولايات المتحدة)
- (هـ) يجب ممارسة الحيلة اللازمة عند الدخول في التزامات اقترض جديدة. (الولايات المتحدة)
- 2، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) سينتفق تقدم سريع يجب أن تحقق تقدم سريع (اليابان) نحو الإلغاء التام لجميع الديون [الثنائية الحكومية (اليابان)] [الثنائية (كندا)] المستحقة على أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون (كندا) (ملحوظة: تحذف الفقرة الفرعية: (الولايات المتحدة وجمهورية كوريا))
- (أ) (صيغة بديلة) يجب تحقيق تقدم سريع نحو الإلغاء التام لجميع الديون الحكومية المستحقة على أقل البلدان نمواً لجميع الداننين في البلدان المتقدمة ولجميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها ممن يستطيع أن يفعل ذلك؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (أ) (صيغة بديلة) يجب بذل جهود أنشط لتخفيف الديون بطريقة أسرع وأعمق عن أقل البلدان نمواً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (النرويج)
- (ب) فيما يخص أقل البلدان نمواً التي هي أيضاً بلدان فقيرة مثقلة بالديون ينبغي أن يكون شطب جميع (اليابان) المستحقات المتعددة الأطراف في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (كندا) أولوية عليا. وينبغي اعتماد تدابير مماثلة فيما يخص أقل البلدان نمواً غير المثقلة بالديون (اليابان وكندا) ويجب تعبئة موارد كافية لهذا الغرض. (ملحوظة: تحذف الفقرة الفرعية) (الولايات المتحدة)

- (ب) (صيغة بديلة) جميع الديون المتعددة الأطراف على أقل البلدان نمواً التي هي أيضاً بلدان فقيرة مثقلة بالديون يجب شطبها على سبيل الأولوية العليا ويجب اتخاذ تدابير مماثلة لأقل البلدان نمواً التي ليست من البلدان المثقلة بالديون. وينبغي تعبئة موارد كافية جديدة وإضافية لهذا الغرض؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (ب) (صيغة بديلة) ينبغي أن يكون شطب الديون متعددة الأطراف على أقل البلدان نمواً التي هي بلدان فقيرة مثقلة بالديون أولوية عليا. وينبغي تعبئة موارد كافية لهذا الغرض؛ (النرويج)
- (ج) ينبغي (مجموعة الـ ٧٧ وكندا) ينبغي للدانين الثنائيين (كندا) تجميد مدفوعات خدمة الديون فوراً وذلك بإصلاح البلدان المثقلة بالديون المؤهلة (كندا) أقل البلدان نمواً لحين إلغاء الديون الثنائية (كندا) بالكامل؛ (ملحوظة: تحذف هذه الفقرة (جمهورية كوريا))
- (ج) (صيغة بديلة) يجب الإسراع بتنفيذ المبادرة المعززة من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (اليابان)
- (ج) (صيغة بديلة) يجب تنفيذ المبادرة المذكورة تنفيذاً فعالاً؛ (الولايات المتحدة)
- (ج) (صيغة بديلة) يجب النظر في تجميد مدفوعات خدمة الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً التي هي بلدان فقيرة مثقلة بالديون لحين إلغاء الديون بالكامل؛ (النرويج)
- (د) ينبغي الاستمرار في رصد واستعراض قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل ديونها على أساس معايير موضوعية وتحليل مستقل (ملحوظة: نُقل النص إلى الفقرة ٨٩ (مجموعة الـ ٧٧))
- (د) (صيغة بديلة) يجب النظر في استعراض قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الديون ورصد هذه القدرة باستمرار في المحافل المناسبة على أساس معايير وتحليل موضوعيين؛ (الولايات المتحدة والنرويج)
- (هـ) ينبغي أن ينشط الشركاء الإنمائيون في مساعدة أقل البلدان نمواً على الأخذ بزمام الأمر في مجال تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر بما يتفق مع ما جاء في الفقرة ٩٠، (ب) أعلاه؛
- (هـ) (صيغة بديلة) يجب دعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل صياغة استراتيجيات تشاركية للقضاء على الفقر وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بالكامل استناداً إلى المشاورات مع المجتمع المدني والمانحين (الولايات المتحدة)
- (و) لا تزال تقوية تنفيذ (مجموعة الـ ٧٧) آليات تخفيف عبء الديون، مثل مفاوضات الديون، صالحة وينبغي تشجيعها، ولا سيما فيما يخص البلدان الدائنة التي هي بلدان نامية وبلدان يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. (مجموعة الـ ٧٧) وتدفقات الديون على هذا النحو يجب أن تعكس أولويات الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف الفقر؛ (النرويج)
- (ز) فيما يتعلق بالديون التجارية لأقل البلدان نمواً، ينبغي وضع (مجموعة الـ ٧٧) إجراءات تسوية منظمة ومنصفة للديون التجارية (مجموعة الـ ٧٧)، تحدّد فيها بوضوح مسؤوليات الدائنين والمدينين ودور كل من القطاعين العام والخاص. (تحذف الفقرة ٩٠ (الاتحاد الأوروبي))
- دال- الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة (الولايات المتحدة)

91- يعد بناء القدرة الإنتاجية المحلية وبصفة أعم بناء قطاع محلي للمؤسسات مفعم بالنشاط هدفاً أساسياً لكل من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين (مجموعة الـ ٧٧) ويمكن أن تؤدي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية الطويلة الأجل دوراً مكماً وحافزاً في هذا الصدد (مجموعة الـ ٧٧) إذ يمكن أن تحمل في ثناياها طائفة من المنافع المادية وغير

المادية، منها نمو الصادرات، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وخلق فرص العمل) مجموعة الـ ٧٧]. (ولذلك فمن المهم الضروري (الولايات المتحدة) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه [المهم جداً إيجاد مناخ يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (مجموعة الـ ٧٧)]

92- وينبغي أن تنتظر أقل البلدان نمواً إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية (الولايات المتحدة) الخاصة بوصفها تدفقات مكملة للاستثمار الداخلي، وينبغي بذل الجهود لإدماج هذه التدفقات في استراتيجية إنمائية وطنية تسعى إلى تعزيز الاستثمار الداخلي والوفورات والصادرات، وتطوير القدرة الإنتاجية الداخلية والقدرة التنافسية الدولية (مجموعة الـ ٧٧).

93- ومن المطلوب المهم (الولايات المتحدة) أيضاً في سياق اجتذاب (الولايات المتحدة) الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية (الولايات المتحدة) الخاصة بتهيئة بيئة اقتصادية كلية مواتية وتشجيع الإدارة السديدة، وتعزيز الجوانب الهيكلية للاقتصاد، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية التي تتناولها أجزاء أخرى من برنامج العمل. وينبغي أن يوفر الشركاء الإنمائيون طائفة من تدابير الدعم تكمل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (ملحوظة: تحذف هذه الفقرة (مجموعة الـ ٧٧))

94- يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً مهماً في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر لأنه مصدر مهم لا لرؤوس الأموال فحسب بل أيضاً للمهارات الإدارية والتقنيات والمعارف، ويمكن أن يكون مفتاحاً استراتيجياً للمساعدة على تقوية مجموعات صناعية محلية وعلى نموها. وقد كان هذا الاستثمار ينمو في البلدان النامية في السنوات الأخيرة ولكن أقل البلدان نمواً لم تحصل إلا على أقل من ١ في المائة من جميع التدفقات الخاصة بالبلدان النامية. والمشاكل الأساسية التي يجب معالجتها هي عدم استقرار المناخ الاقتصادي الكلي، والضعف الهيكلي في إطار المؤسسات والإطار القانوني، وسوء سير الأسواق خصوصاً أسواق رأس المال، وارتفاع تكاليف الاتصالات والنقل. والأسباب الرئيسية التي تجعل المستثمرين يفضلون النكوص هي ضعف السياسات والتعسف في التعامل مع الشركات، إلى جانب الفساد. لهذا تدعو الحاجة إلى جهود إضافية من جانب أقل البلدان نمواً لاعتماد تدابير تهدف إلى إنشاء أو تعزيز إطار اقتصادي وقانوني ومؤسسي مستقر حتى يمكن اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية المستدامة بفضل الاستثمار. وهناك أيضاً حاجة إلى زيادة المعونة الإنمائية وتحسين تركيزها بهدف دعم جهود أقل البلدان نمواً في هذا الاتجاه. وفي بعض الحالات يكون التحدي الرئيسي هو إعلام المستثمرين المقبلين بأن الإصلاحات المطلوبة قد أدخلت وأن هناك فرصاً حقيقية للاستثمار. (الاتحاد الأوروبي)

95- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين على النحو التالي:

١، ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز البيئة التمكينية لتطوير القطاع الخاص والمشاركة الاقتصادية المحلية (النرويج) والتدفقات الاستثمارية المحلية (النرويج) والخارجية الاقتصادية الخارجية. ومن المهم بوجه خاص [إزالة العوائق التي تحول دون إنشاء مؤسسات جديدة مملوكة للأجانب (الولايات المتحدة) ، ووضع إطار تنظيمي وقانوني قوي (الولايات المتحدة) حديث للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الهيكل المؤسسي اللازم وبناء القدرة على تطبيق هذا الإطار والحفاظ عليه؛] [إطار تنظيمي وقانوني داعم للاستثمار الأجنبي المباشر (مجموعة الـ ٧٧)]

(ب) توجيه جهود السياسة العامة، دون تشويه الإصلاحات الجارية في الحكم الرشيد والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (سويسرا) (على نحو يزيد من عائدات استثمار رؤوس الأموال الخاصة ويقلل من المخاطر التي تثبط التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال الخاصة؛

(ب) (صيغة بديلة) تصميم وتنفيذ سياسات تقلل المخاطر التي تثبط الاستثمار الأجنبي بما في ذلك التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية وإقليمية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضمان الاستثمارات والتأمين عليها وعلى تسوية المنازعات؛ (مجموعة الـ ٧٧)

- (ج) جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تساعد على بناء قدرة العرض؛
ملحوظة: تحذف هذه الفقرة الفرعية (مجموعة الـ ٧٧))
- (د) تشجيع الروابط بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية للمساعدة على النحو المناسب (الولايات المتحدة) نشر أصول هذه الشركات المادية وغير المادية، بما في ذلك التكنولوجيا، على المؤسسات المحلية؛ (ملحوظة: تنقل لتصبح ٢٠، (أ مكرر (مجموعة الـ ٧٧))
- (هـ) الحد من المخاطر التي تواجه المستثمرين الأجانب عن طريق التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية وإقليمية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضمان الاستثمارات والتأمين عليها، وعلى تسوية المنازعات؛
- (و) الانضمام إلى معاهدات بشأن اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب (مجموعة الـ ٧٧) الازدواج الضريبي؛
- (ز) بذل الجهود لزيادة تحسين (مجموعة الـ ٧٧) إتاحة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار في الوقت المناسب وتحسين موثوقيتها، بما في ذلك المعلومات والإحصاءات المتصلة بفرص الاستثمار والأطر التنظيمية؛
- (ح) ترويج التعاون فيما بين بلدان الجنوب عند اتخاذ الإجراءات سالفه الذكر. (اليابان)
- (ط) تشجيع اشتراك الشركات الموجودة في الخارج في عملية خصخصة المنشآت المملوكة للدولة. (الولايات المتحدة)
- ٢٠، إجراءات الشركاء الإنمائيين
- (أ) دعم أقل البلدان نمواً في وضع واستخدام ما هو مناسب من الاستراتيجيات وأطر السياسات والمؤسسات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع هذه البلدان (مجموعة الـ ٧٧) نهجاً شاملاً للاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات ترمي إلى تحسين الإطار التنظيمي وإتاحة معلومات موثوق بها بشأن الاستثمار؛
- (ب) تشجيع دوائر الأعمال الأجنبية على إذاعة أصولها المادية وغير المادية إلى فروعها في أقل البلدان نمواً بما في ذلك التكنولوجيا؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (ج) المساعدة لأقل البلدان نمواً (مجموعة الـ ٧٧) على تنمية الموارد البشرية لتمكينها (مجموعة الـ ٧٧) من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية (مجموعة الـ ٧٧) والاستفادة منه ومن المشاركة بفعالية في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقات دولية في هذا الصدد؛
- (د) دعم الجهود الرامية من جانب أقل البلدان نمواً (مجموعة الـ ٧٧) (إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المشاريع الخاصة وذلك على وجه الخصوص (مجموعة الـ ٧٧) (بتطوير البنية الأساسية، ولا سيما المشاريع الصغيرة، مع مراعاة مدى توفر الموارد المحلية وآليات الدعم الدولي القائمة، فضلاً عن التدفقات التي تؤدي إلى نقل كبير للتكنولوجيا؛ (الولايات المتحدة) (ملحوظة: تحذف هذه الفقرة الفرعية (سويسرا))
- (هـ) محاكاة التعرف على (مجموعة الـ ٧٧) أفضل الممارسات في تدابير البلاد الموطن لتشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة في أقل البلدان نمواً؛

- (و) دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء صناديق خاصة (الولايات المتحدة) (لرؤوس الأموال الاستثمارية مخصصة لأقل البلدان نمواً).
- (ز) تشجيع ومساعدة أقل البلدان نمواً على تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (اليابان)
- (ح) مساعدة أقل البلدان نمواً على إقامة أجهزة استشارية للاستثمار الأجنبي تكون هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات والدعم الإداري للمستثمرين الأجانب المقبلين؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (ط) إنشاء جهاز استشاري للاستثمار العالمي بدعم من الوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من أصحاب المصالح لتقديم الخدمات الاستثمارية للاستثمار في أقل البلدان نمواً؛ (مجموعة الـ ٧٧)
- (ي) تثبيت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً بالتأمين ضد الأخطار السياسية والتجارية المتصورة في تلك البلدان؛ (مجموعة الـ ٧٧)

هـ- المنافع العامة العالمية والإقليمية

(ملحوظة: يجب أن يتضمن هذا القسم إجراءات تتخذ وعناصر عن المنافع العالمية ضمن سياق عملية التمويل من أجل التنمية. ويمكن إدماجه في الالتزام ٧ أو الالتزام ٥. (الاتحاد الأوروبي))

96- ينبغي للشركاء الإنمائيين أيضاً (مجموعة الـ ٧٧) أن يولوا العناية لإتاحة منافع وخدمات عامة عالمية وإقليمية لمعالجة القضايا ذات الطبيعة العالمية أو الإقليمية والتي هي موضع اهتمام في أقل البلدان نمواً (مجموعة الـ ٧٧). وهذا الأمر ضروري لأن هناك قضايا بيئية وصحية وتكنولوجية شتى ذات نطاق عالمي وعبر وطني ونقصاً في المنافع والخدمات (مجموعة الـ ٧٧) العامة في هذه المجالات. ومما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً البحوث الزراعية، بما في ذلك البحوث المتعلقة بالمواد الغذائية الأساسية، وتحسين التنبؤ بالكوارث الطبيعية، ومكافحة الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا والسل (مجموعة الـ ٧٧) ونظم النقل الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الهياكل المادية وخدمات النقل، في أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة في البلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة مع مراعاة اهتمامات بلدان الجوار العابر عند تقديمها خدمات النقل العابر. وينبغي أن يتخذ الشركاء الإنمائيون خطوات فعلية لمعالجة القضايا التي تشمل أقل البلدان نمواً والتي هي موضع اهتمام عالمي وإقليمي وذلك، من بين جملة أمور، باستخدام الموارد العامة لتقوية التمويل الخاص الذي يشمل المؤسسات والجهات المانحة الخاصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر الابتكارية (مجموعة الـ ٧٧) (ملحوظة: تحذف هذه الفقرة (اليابان والولايات المتحدة)

ثالثاً- ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض*

ألف- التوجهات الرئيسية للتنفيذ والمتابعة

97- يعتمد النجاح في تحقيق أهداف برنامج العمل اعتماداً أساسياً على الأعمال الفعال للترتيبات الخاصة بتنفيذ البرنامج ومتابعته ورصده واستعراضه على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وستكون الاتجاهات الرئيسية لمسارات المتابعة الثلاثة هذه كما يلي:

(أ) على الصعيد الوطني، يقوم كل بلد من أقل البلدان نمواً بتعزيز تنفيذ الإجراءات الواردة في برنامج العمل بترجمتها إلى تدابير محددة ضمن إطار برنامج عمله الوطني. وعند القيام بذلك، يولى اهتمام خاص لظروف وأولويات كل بلد من أقل البلدان نمواً، ولضرورة التأسيس المناسب على الآليات القائمة مثل الورقات الخاصة باستراتيجيات الحد من الفقر، وإطار التنمية الشاملة، والتقييمات القطرية الموجودة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) ينبغي أن تركز المتابعة الإقليمية على التعاون بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) ينبغي أن تُعنى المتابعة على الصعيد العالمي أساساً بتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً، ورصد تنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها للالتزامات، واستعراض عمل آليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد القطرية والإقليمية والقطاعية، وتطورات السياسة العامة على الصعيد العالمي وما يترتب عليها من آثار على أقل البلدان نمواً.

98- وينبغي أن تشارك جميع الجهات المعنية المناسبة في أنشطة متابعة برنامج العمل ورصده واستعراضه وفقاً للمسارات المبينة أعلاه. وينبغي الاضطلاع بهذه الأنشطة بصورة منسقة ومتضافرة. وبالتالي ينبغي بناء روابط فعالة بين مختلف مستويات المتابعة. ومن خلال هذه العمليات، سيجري أيضاً تكيف الإجراءات المحددة في برنامج العمل بانتظام مع التطورات الجديدة والمتغيرة.

99- وستستخدم الأهداف والمقاصد المحددة في برنامج العمل في استعراض وتقييم أداء أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين في تنفيذ مختلف الالتزامات. كما يمكن تيسير آليات المتابعة المحددة أدناه، مثل عمليات استعراض الأداء، بعمليات استعراض مستقلة يجريها أُنْدَاد لمدى تطبيق فرادى أقل البلدان نمواً وشركائها للالتزامات كجزء من المتابعة على الصعيد الوطنية والقطاعية والإقليمية والعالمية.

*هذا الجزء هو النص الأصلي للفصل الثالث في الوثيقة A/CONF.191.IPC/L.4 ولم تنظر فيه اللجنة التحضيرية الحكومية.

100- وينبغي أن تسهم متابعة برنامج العمل ورصده في تنسيق متابعة تنفيذ توصيات والتزامات اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك عمليات استعراضها الخمسية، وكذلك متابعة تنفيذ الاتفاقات والمبادرات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالتنمية من حيث صلتها بأقل البلدان نمواً.

باء- دور منظومة الأمم المتحدة

101- إن لهيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، دوراً خاصاً تؤديه في تنفيذ برنامج العمل، بوصفها شريكاً منذ أمد بعيد في عملية تنمية أقل البلدان نمواً. وينبغي استخدام تجربة المنظومة وخبرتها ومواردها، بما في ذلك على الصعيد الميداني، استخداماً مناسباً لتحقيق هذا الغرض. والجهود المستمرة التي تبذلها هيئات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وبخاصة في إطار نظام المنسقين المقيمين، لمساعدة أقل البلدان نمواً على ترجمة أهداف ومقاصد المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية الرئيسية إلى إجراءات ملموسة على ضوء الأولويات الوطنية، إنما تتيح عملية فريدة من نوعها لتعزيز متابعة التزامات برنامج العمل بفعالية. وينبغي اغتنام هذه الفرصة كاملة.

102- وتُدعى هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى إيلاء أقل البلدان نمواً أولوية عالية وإدماج أحكام برنامج العمل إدماجاً مناسباً في برامج عملها. وتشجّع على الاضطلاع ببرمجة متعددة السنوات للإجراءات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً. ويتعين على هيئاتها التنفيذية أن تنظم تقييمات قطاعية لبرنامج العمل على فترات منتظمة، كل في مجال اختصاصه، وتقديم نتائج هذه التقييمات إلى الاستعراضات العامة السنوية. وتُدعى هذه المنظمات أيضاً إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

103- ويُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل على مستوى الأمانة العامة تعبئة وتنسيقاً كاملياً لجميع أقسام منظومة الأمم المتحدة لتيسير تنفيذ ومتابعة برنامج العمل بصورة منسقة. وتُدعى لجنة التنسيق الإدارية إلى النظر في إنشاء آلية مناسبة مشتركة بين الوكالات لمتابعة برنامج العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمكن لشبكة مراكز التنسيق التي أنشئت في كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر أن تواصل عملها في سياق استعراض ومتابعة تنفيذ برنامج العمل خلال العقد.

جيم- الترتيبات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية

الصعيد الوطني

1، 'ترتيبات أقل البلدان نمواً

104- تقع المسؤولية الأولى عن تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني على عاتق حكومات أقل البلدان نمواً. وكما ذكر آنفاً، ينبغي أن تضطلع الحكومات بهذه المهمة، كل في إطار برنامج عملها الوطني، بمشاركة تامة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

105- وتوجد فعلاً في بعض أقل البلدان نمواً ترتيبات وطنية لإجراء حوار واسع النطاق وشامل بشأن قضايا وسياسات التنمية. وتؤدي هذه المحافل دوراً أساسياً في ضمان توافق حقيقي في الآراء وسيطرة وطنية في برامج العمل الوطنية، ويجب توفير الدعم الكامل لها. وينبغي أن تتبع البلدان الأخرى من أقل البلدان نمواً هذا المثال بإنشاء محافل وطنية كهذه. ويمكن تضمين هذه المحافل اللجان التحضيرية الوطنية المنشأة للقيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بمشاركة ممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ويمكن أن توفر المحافل الوطنية، إذ تعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإنمائيين، منطلقاً للقيام بصورة منتظمة ومنهجية بمتابعة ورصد تنفيذ فرادى أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين للالتزامات على الصعيد الوطني، وللإسهام في المتابعة على الصعد العالمية والإقليمية والقطاعية.

106- وسيكون نجاح المحافل الوطنية مرهوناً بالقدرة البشرية والتقنية الفعلية على الاضطلاع بأنشطة التحليل والدعوة اللازمة فيما يتصل بوضع السياسات وتنسيقها. وتُدعى وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء الإنمائيين، إلى تقديم التعاون والدعم اللازمين لمحافل التنمية الوطنية.

2، 'عملية الاستعراض القطري

107- ينبغي أن تواصل آليات الاستعراض القطري القائمة، مثل الفريق الاستشاري للبنك الدولي واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملها بوصفها محافل التنسيق الرئيسية للتعاون الإنمائي، وكذلك لتعبئة موارد التنمية الخارجية لأقل البلدان نمواً، أخذاً في اعتبارها الأطر الإنمائية الوطنية. وينبغي تعزيز هذه الآليات وتنظيمها على أساس أكثر منهجية وينبغي أن تغطي جميع أقل البلدان نمواً. وينبغي توسيع نطاقها بحيث تشمل جميع المانحين.

108- وينبغي أن توفر عملية الاستعراض القطري أيضاً الدعم لتعزيز الروابط بين إطار الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية. وينبغي استخدام السياسات والاستراتيجيات القطاعية على نطاق أوسع بوصفها أداة لتنسيق المساعدة. وينبغي إيجاد أوجه تكامل قوية بين عملية الاستعراض القطري والمحافل الوطنية.

الصعيد الإقليمي

109- ينبغي أن تضطلع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري وبالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بعمليات رصد واستعراض إقليمية دورية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وينبغي أن تنتج كل من هذه اللجان لأقل البلدان نمواً في منطقتها، إلى جانب البلدان النامية المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة نفسها، فرصة لتبادل التجارب والتماس الحلول للمشاكل المشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

110- وينبغي أن تعزز المتابعة على الصعيد الإقليمي استجابة السياسات الإقليمية وتحسين مراعاتها لاحتياجات أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تساعد هذه المتابعة أقل البلدان نمواً على الوفاء بمتطلبات المنافسة الدولية عن طريق التكيف الملائم للأطر والروابط الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في مجال التجارة والتمويل والاستثمار، والقيام في الوقت نفسه بتحسين نوعية اندماجها في الاقتصاد الدولي.

111- وينبغي أن تستمر اللجان الإقليمية في ضمان التصدي لاحتياجات ومشاكل أقل البلدان نمواً في إطار أعمالها الجارية، وينبغي أن تساهم على هذا النحو في عملية المتابعة على المستويين الوطني والعالمي. وينبغي إيلاء الاهتمام لضرورة تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على الاضطلاع بأنشطة المتابعة الإقليمية.

112- وتُدعى مصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية للبلدان النامية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية إلى إيلاء مشاكل واحتياجات وإنجازات أقل البلدان نمواً اهتماماً كاملاً في ما تجر به من تحليل ورصد اقتصاديين، وإلى تقديم المساهمات المناسبة في عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

الصعيد العالمي

113- تشكل ترتيبات الرصد والمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي جزءاً لا يتجزأ من مجمل العملية، ذلك أنها جميعاً تكمل وتدعم الترتيبات على الصعيدين القطري والإقليمي المذكورة أعلاه.

114- وكما هو الأمر في حالة برامج العمل السابقة، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد في إطار بند محدد من بنود جدول أعمالها. وينبغي مراعاة الالتزامات المتخذة في برنامج العمل مراعاة مناسبة في استعراض اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية الرئيسية، وكذلك في المؤتمرات والمناسبات القادمة وفي نتائجها الختامية.

115- وخلال كل دورة عادية من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ابتداءً من دورته لعام ٢٠٠٢، ينبغي عقد اجتماع مشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس التجارة والتنمية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وسيستمر التقرير الخاص بأقل البلدان نمواً الذي يصدر سنوياً في تقديم مساهمات تحليلية إلى الاستعراض السنوي لبرنامج العمل.

116- وسيُنظر كل استعراض سنوي في ما يلي: (أ) التقدم المحرز في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً وفي تنفيذ هذه البلدان وشركائها الإنمائيين للالتزامات؛ (ب) مجموعة من القضايا المتعلقة بموضوع معين من بين القضايا الواردة في برنامج العمل. وستكون إحدى الوظائف الهامة للاستعراض السنوي إتمام برنامج العمل بسياسات وتدابير جديدة يُنتق عليها في ضوء تغير الظروف الداخلية والخارجية. وسيؤدي الاستعراض السنوي أيضاً دور محفل لرصد المساهمات الواردة من منظومة الأمم المتحدة.

117- وسيُعقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ لاستعراض برنامج العمل استعراضاً شاملاً في منتصف المدة وللنظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء. ويمكن أن تنظر الجمعية العامة قبيل نهاية العقد في تنظيم مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً بغية إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبيت في ما ينبغي اتخاذه من إجراءات لاحقة.

118- وتوجد حاجة ماسة إلى آلية فعالة لدعم عملية الاستعراض والمتابعة الحكومية الدولية لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي بالاستناد إلى الترتيبات المؤسسية القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتعين تعزيز مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية تعزيزاً قوياً باتخاذ تدابير عدة منها ترشيد استخدام الموارد القائمة لميزانية الأمم المتحدة العادية وما هو متاح من الموظفين والموارد الأخرى من جميع الأقسام ذات الصلة في منظومة الأمم

المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية. وسيقدم الأمين العام للأمم المتحدة توصيات ملموسة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة. ويحث الشركاء الإنمائيون على التبرع بسخاء في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً لأجل دعم الأنشطة المتصلة بمتابعة برنامج العمل.